



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

مملكة كمبوديا

من أجل

مشروع الحد من الفقر الريفي في براى فينغ وسفاي ريونغ

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة المشروع
v	موجز القرض
vi	موجز المشروع
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
2	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع كمبوديا
3	دال - الإطار المنطقي للمشروع
4	الجزء الثاني - المشروع
4	ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
5	باء - أهداف المشروع ونطاقه
6	جيم - عناصر المشروع
9	دال - التكاليف والتمويل
12	هاء - التوريد، والصراف، والحسابات ومراجعتها
12	واو - التنظيم والإدارة
13	زاي - المبررات الاقتصادية
14	حاء - المخاطر
15	طاء - الأثر البيئي
15	ياء - السمات الابتكارية
15	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
16	الجزء الرابع - التوصية
	الملحق
17	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

APPENDIXES

الصفحة		الذيول
1	I. COUNTRY DATA	البيانات القطرية - الأول
2	II. PREVIOUS IFAD FINANCING IN CAMBODIA	تمويل الصندوق السابق في كمبوديا - الثاني
3	III. LOGICAL FRAMEWORK	الإطار المنطقي - الثالث
8	IV. COSTS AND FINANCING	التكاليف والتمويل - الرابع
9	V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT	التنظيم والإدارة - الخامس
11	VI. ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS	التحليل الاقتصادي والمالي - السادس

معادلات العملة

رييل كمبودي	=	وحدة العملة
4 000 رييل كمبودي	=	1.00 دولار أمريكي
0.00025 دولار أمريكي	=	1.00 رييل كمبودي

الموازين والمقاييس

2.204 رطل	=	1 كيلو غرام
1 طن متري	=	1 000 كيلو غرام
0.62 ميل	=	1 كيلومتر
1.09 ياردة	=	1 متر
10 76 قدم مربع	=	1 متر مربع
0.405 هكتار	=	1 أكر
2.47 أكر	=	1 هكتار

حكومة مملكة كمبوديا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

مملكة كمبوديا

مشروع الحد من الفقر الريفي في براي فينغ وسفاي ريبنغ

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	مملكة كمبوديا
الوكالة المنفذة:	أمانة فرقة عمل سيليا
التكلفة الكلية للمشروع:	196 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	10.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 155 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	برنامج الأغذية العالمي والشراكة من أجل الحكم المحلي (التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسلطة السويدية للتنمية الدولية، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)
قيمة التمويل المشترك:	برنامج الأغذية العالمي: 2.4 مليون دولار أمريكي الشراكة من أجل الحكم المحلي: 0.3 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منح
مساهمة المقترض:	0.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.9 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون من المشروع؟ تتألف المجموعة المستهدفة من نحو 143 000 أسرة فقيرة، أو 698 000 نسمة، يعيشون تحت خط الفقر في إقليمَي براى فينغ وسفاي رينغ، وهما ثالث وسادس أفقر إقليمين، على التوالي، في البلد. تضم المجموعة المستهدفة: (أ) أفقر الأسر التي تعاني نقصاً في الأغذية لفترة تتراوح من ستة إلى تسعة أشهر في السنة ولا تملك أرضاً تُذكّر، أو لا تملك أرضاً على الإطلاق، وتملك عدداً قليلاً من رؤوس الماشية ويوجد فيها كثير من المعالين؛ (ب) الأسر الفقيرة، التي لديها موارد أكثر قليلاً، ولكنها مع ذلك تعاني نقصاً في الأغذية لبضعة أشهر في السنة. تشكل النساء جزءاً كبيراً من المجموعة المستهدفة، لأنهن يؤديان دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال أنشطتهن الإنتاجية والانجابية والمجتمعية. يُتوقع أن يسهم أثر المشروع في المجموعة المستهدفة، من حيث الحد من الفقر، مساهمة مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لماذا هم فقراء؟ تسهم عدة عوامل في تفشي الفقر في منطقة المشروع، من ضمنها: (أ) قلة إمكانيات الوصول إلى الموارد الإنتاجية الكافية، مثل الأرض والحيوانات، أو مصادر العمل البديلة، كالعامل بأجر والأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة؛ (ب) قلة إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيات المحسنة، والاعتماد على مشاريع إنتاجية قليلة ولا يوجد فيها ناتج موجّه نحو السوق؛ (ج) قلة الخدمات الصحية الأساسية، وانخفاض مستويات المعرفة بالقراءة والكتابة والحساب، ورداءة سبل الوصول إلى الأسواق وإمدادات المدخلات، وقلة خدمات الدعم الفني والمالي والتسويقي؛ (د) الصدمات الخارجية كالكوارث الطبيعية، والفيضانات والجفاف، التي يمكن أن تدفع الناس إلى الفقر بتدمير أصولهم الإنتاجية.

كيف يفيد المشروع المجموعة المستهدفة؟ سيفيد المشروع المجموعة المستهدفة بما يلي: (أ) زيادة قدرة الفقراء والنساء والمنظمات القروية والبلدية لتمكينهم من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات وتخطيط وتنفيذ برامج لتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) تقديم خدمات دعم زراعية وبرامج إرشاد زراعي للمزارعين لزيادة الإنتاجية وتوزيع مصادر الدخل وإقامة اقتصاد موجّه نحو السوق؛ (ج) تقديم أصول ومدخلات عينية ونقدية لأفقر المجموعات؛ (د) دعم الاستثمارات في البنى التحتية للخدمات الاجتماعية الأساسية لتحسين صحة الفقراء وتعليمهم؛ (هـ) تقديم الدعم لتمكين مجموعات المزارعين من الحصول على خدمات مالية؛ (و) دعم إقامة صلات مع مورّدي المدخلات الزراعية ومقدمي خدمات التسويق وتجهيز الأغذية الذين ينتمون إلى القطاع الخاص؛ (ز) تقديم دعم مؤسسي يمكن مورّدي الخدمات المحليين من تعزيز قدراتهم على تقديم الخدمات بناءً على الطلب وبمشاركة المستفيدين منها.

كيف تشارك المجموعة المستهدفة في البرنامج؟ سيعتمد المشروع التنمية التشاركية نهجاً أساسياً لضمان ملكية المجموعة المستهدفة للمشروع واستدامته. وسوف تشارك المجموعة المستهدفة في التنمية المجتمعية، والتخطيط التشاركي، والعروض الميدانية، وتدريب المزارعين كمرشدين قرويين وأخصائيين بيطريين، وبناء البنى التحتية الريفية، ومجموعات ولجان مستخدمي المياه والصيانة. وسوف تشارك المجموعة المستهدفة أيضاً في مراقبة المشروع وتقييم أثره وفي اتخاذ القرارات على صعيد القرية والبلدية والمقاطعة والإقليم. وسوف تسهم المجموعة المستهدفة في إنشاء البنى التحتية الريفية وتحمل كامل مسؤولية تشغيل البنى التحتية الريفية وصيانتها.

السمات الابتكارية تشمل السمات الابتكارية ما يلي: (أ) سوف يستخدم المشروع صندوق تنمية البنى التحتية البلدية لتجريب الترتيبات المؤسسية اللامركزية لتوجيه الأموال إلى المجالس البلدية وتقديم الخدمات من قبل موردي الخدمات العامة تلبيةً لحاجات المجموعة المستهدفة وأولوياتها. (ب) هذا أول مشروع ممول بقرض خارجي يوجه أموالاً إلى المجالس البلدية في إطار الخزانة الإقليمية عن طريق الخزانة الوطنية. (ج) ستقوم أمانة فرقة عمل **سيلا** [البرنامج الحكومي لتطبيق اللامركزية] بتنسيق المشروع، وتوفر - بالاشتراك مع وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك - سبيلاً ومنبراً للحوار السياسي مع الحكومة بشأن المسائل المتعلقة باستهداف الفقراء، وتخصيص موارد لصالح الفقراء، وتطبيق اللامركزية واللاتركز فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

مملكة كمبوديا

من أجل

مشروع الحد من الفقر الريفي في براى فينغ وسفاى ريينغ

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى مملكة كمبوديا بما قيمته 10.85 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 15 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع الحد من الفقر الريفي في براى فينغ وسفاى ريينغ. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تبلغ مساحة كمبوديا 177 000 كيلومتر مربع. وبلغ عدد سكانها 123 مليون نسمة في عام 2001، وكان فيها 2.2 مليون أسرة، وبلغت الكثافة السكانية 64 شخصاً للكيلومتر المربع. ووضع برنامج التنمية البشرية لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كمبوديا في المرتبة الـ 130 بين 173 بلداً، وبلغ مؤشر التنمية البشرية فيها 0.543، فكانت في المرتبة الـ 109 بين 146 بلداً، ومؤشر التنمية المراعية للتمايز بين الجنسين 0.537، أي في المرتبة الـ 75 بين 88 بلداً نامياً من حيث الفقر، فكانت في ثاني أسوأ مرتبة في آسيا. وفي عام 2002 كان 36.1% من مجموع السكان، أو نحو 4.1 ملايين نسمة يعيشون تحت خط الفقر، بينما يعيش 87% من الفقراء في أسر ريفية، ويعيش 43% من سكان الريف تحت خط الفقر الريفي.

2 - كان متوسط الدخل القومي الإجمالي للفرد 270 دولاراً أمريكياً في عام 2001. وفي عام 2002، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.5%، وكانت نسبة التضخم متدنية (3%) وسعر الصرف مستقراً. وبلغت حصة الزراعة 37% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، والصناعة 20%، والخدمات 42 في المائة. وبلغ مقدار العجز المالي للحكومة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز الميزان الجاري 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مقدار احتياطات العملة الأجنبية ما يكفي لدفع ثمن الواردات لثلاثة أشهر ونصف الشهر. وفي عام 2002، بلغ مقدار الدين

¹ أنظر النزيل 1 لمزيد من المعلومات.

الخارجي² نحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل التزامات خدمة الديون 3.3% من قيمة صادرات السلع والخدمات. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو 5% في عام 2003، و5.4% في عام 2004، مع انخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف.

3 - بلغ إنتاج المحاصيل ومصادر الأسماك 45.3% و30.1% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، على التوالي، ويأتي بعدهما الإنتاج الحيواني، إذ بلغ 14%، والحراج، إذ بلغ 10%. وتقدر مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة بنحو 2.7 مليون هكتار، أي 15% من مجموع مساحة اليابسة. شغل الأرز نحو 84% من مساحة الأرض المزروعة بالمحاصيل في عام 2000، وكرس 6% لزراعة المحاصيل الغذائية الأخرى، و4% لزراعة المحاصيل الصناعية، و6% لزراعة الفواكه والمحاصيل الدائمة. إنتاجية الزراعة منخفضة بالنسبة إلى اليد العاملة والأرض. ويشكل الإنتاج الحيواني قطاعاً فرعياً هاماً ويوفر قوة الجر للزراعة، كما يستخدم أيضاً لإنتاج اللحوم وكمستودع للثروة. إمكانية صناعة صيد الأسماك كبيرة بالنظر إلى اتساع رقعة المياه في البلد، لا سيما بحيرة تونلي ساب.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - تشمل الدروس الرئيسية التي تعلمها الصندوق وشركاؤه الإنمائيون الآخرون في كمبوديا، والتي أخذت في الحسبان في تصميم المشروع وترتيبات تنفيذه ما يلي: (أ) يمكن تحسين أسباب معيشة الفقراء تحسيناً كبيراً بواسطة تقديم مساعدة مالية مباشرة، وتيسير الوصول إلى التكنولوجيا، والخدمات المالية والأسواق، وبناء القدرات المكثفة. (ب) مع أن كمبوديا ما زالت تحتاج إلى تدخلات متعددة القطاعات لمعالجة أسباب تقشي الفقر في الريف، ينبغي أن يتعاون الصندوق مع شركاء آخرين في تقديم خدمات تكميلية لفقراء الريف بغية تحقيق الأهداف المشتركة. (ج) ينبغي تشجيع تكنولوجيات زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني المثبتة جدواها، ونهج الإرشاد الملائمة المتاحة إلى جانب المبادئ التوجيهية للإرشاد الزراعي الوطني، بغية تحسين الإنتاجية. (د) ينبغي أن يكون تصميم المشروع مرناً لأخذ المفاجآت والمخاطر التي تواجه أثناء تنفيذ المشروع في الحسبان ولتسهيل إدخال تعديلات كلما اكتسبت خبرة في التنفيذ. (هـ) يجب إشراك المستفيدين إشراكاً تاماً في تخطيط أنشطة المشروع وتنفيذها وتمويلها، وتحمل مسؤولية تشغيل الاستثمارات وصيانتها لضمان الاستدامة والملكية.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع كمبوديا

5 - سياسة كمبوديا لاستئصال الفقر. الحكومة ملتزمة بالعمل على الحد من الفقر وتحقيق التنمية المنصفة القائمة على اقتصاد السوق والاستثمار الخارجي. وأولويات الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر هي: (أ) العمل على إيجاد فرص مدرة للدخل وفرص عمل؛ (ب) تحسين القدرات وتعزيز المؤسسات وتوطيد الحكم؛ (ج) تقليل هشاشة الناس؛ (د) تعزيز الإنصاف للجنسين.

² باستثناء الدين الخارجي للاتحاد الروسي والولايات المتحدة، البالغ نحو 80% من مجموع الدين الخارجي ولا تتم خدمته ريشماً تنتهي المفاوضات الجارية بشأن إعادة الجدولة.

6 - أنشطة الجهات المانحة الهامة الأخرى في مجال استئصال الفقر. ما زال الاقتصاد يعتمد على المساعدة الخارجية، وقد بلغ مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخططة للفترة 2002-2004 بحسب القطاع كما يلي: 36% للقطاع الاجتماعي، و7.6% للقطاع الاقتصادي (الزراعة، والصناعة التحويلية، والتجارة، والسياحة)، و 34.7% للبنى التحتية، و21.7% للبرامج المشتركة بين القطاعات. ومن بين الجهات المانحة الهامة للزراعة والتنمية الريفية أستراليا، والدانمرك، وألمانيا، واليابان، والسويد، والمملكة المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمات غير الحكومية.

7 - استراتيجية الصندوق في كمبوديا. تتطوي استراتيجية الصندوق القطرية لكمبوديا على متابعة نهج يقوم على المجتمع المحلي من شأنه أن: (أ) يركز على الأمن الغذائي وأمن الدخل للأسر الفقيرة؛ (ب) يشجع النمو الاقتصادي على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي بتمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها الإنتاجية بكفاءة وبصورة مستدامة؛ (ج) العمل على وضع آلية تصبح بواسطتها الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بنوداً هامة على جدول الأعمال لصياغة السياسة على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ (د) وضع ترتيبات تنفيذ من شأنها أن تضيف قيمة لنهج التنمية بالاستفادة من خبرات الصندوق في التنمية الزراعية والريفية في كثير من بقاع العالم. وقد انعكست في تصميم المشروع أهداف الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002-2006، وكذلك الاستراتيجية الإقليمية.

8 - الإطار المنطقي للمشروع. يشمل الإطار المنطقي للمشروع الاعتبارات التالية: (أ) توجد في الإقليمين ثالث وسادس أعلى نسبة، على التوالي، للفقر في البلد، ويعيش أكثر من 40% من السكان تحت خط الفقر، مقارنة بـ 36.1% من مجموع سكان البلد يعيشون تحت خط الفقر. (ب) توجد حاجة ماسة لزيادة الإنتاجية الزراعية وتنويع الإنتاج، وتطوير نظم زراعية لتحسين أحوال معيشة الفقراء في منطقة المشروع. (ج) يهيئ نظام الحكومة لتطبيق اللامركزية واللاتركز، الذي أُدخل مؤخراً في منطقة المشروع، البيئة السياسية المواتية والإطار المؤسسي اللازم لنجاح اللامركزية والمبادرات التشاركية للحد من الفقر الريفي. (د) توجد فرص لتعزيز قدرات الفقراء والمجالس البلدية المنتخبة حديثاً وغيرها من المنظمات الشعبية لتمكينها من المشاركة مشاركة فعالة في تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. (هـ) يمكن للمشروع أن يبني على الخبرات الناجحة لمشاريع أخرى ويكون له أثر سريع مفيد على أسباب معيشة الفقراء بتحسين الإنتاجية وتطوير البنى التحتية الريفية. (و) سيساعد تمويل الاستثمارات الصغيرة الحجم في البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، استجابةً لأولويات الفقراء والمجتمعات المحلية، على تحسين الإنتاجية ومضاعفة فوائد التدخلات الزراعية. (ز) يمكن لإنشاء صناديق دوارة للمجموعات أن يساعد في معالجة مسألة مديونية الفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية لمؤسسات التمويل الصغيرة. (ح) يمكن لتوفير التدريب المهني أن يحسن الفرص المدرة للدخل المتاحة للمهاجرين الموسمين. (ط) يمكن لبرامج أخرى جارية أو مخطط لها في منطقة المشروع أن تكمل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحد من الفقر.

9 - أهداف استراتيجية المشروع هي الأهداف التالية: (أ) استهداف البلديات الفقيرة، بما فيها المعرضة بوجه خاص للفيضان والجفاف؛ (ب) تحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير زراعة موجهة للسوق يكون لها أثر سريع على الأمن الغذائي للأسر وأمن دخلها، بالتركيز على فرص السوق، والتنويع لتقليل الاعتماد على محصول أرز واحد؛

(ج) التركيز على بناء قدرات الفقراء والمنظمات المحلية وتمكينهم؛ (د) تمويل مشاريع البنى التحتية الريفية التي هي ذات أولوية في خطط تنمية البلديات؛ (هـ) تحسين فرص العمل خارج المزرعة للمهاجرين المحتملين وغيرهم بواسطة التدريب المهني؛ (و) تطوير قدرات موردي الخدمات العامة على صعيدي الإقليم والمقاطعة، لتمكينهم من تقديم الخدمات بفعالية إلى المجموعة المستهدفة بناءً على الطلب وبطريقة تشاركية؛ (ز) وضع اهتمامات التمايز بين الجنسين في صميم المشروع أثناء التنفيذ؛ (ح) تشغيل نظم وإجراءات تخطيط برامج التنمية الزراعية والريفية الموجهة إلى الفقراء الريفيين، وتمويل هذه النظم والإجراءات، وتنفيذها بطريقة لامركزية. (ط) تجربة تفكيك تركُّز وظائف الوكالات في الزراعة. (ي) إدخال الدروس والابتكارات المتولدة من العمليات الميدانية للمشروع في نظام الحكومة بغية تحسين سياسات الحكومة لتحقيق اللامركزية في مبادرات الحد من الفقر الريفي؛ (ك) إضفاء طابع مؤسسي على تقديرات الأثر التشاركي وتحسين فعالية الاستثمارات في الحد من الفقر الريفي.

الجزء الثاني - المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

10 - **منطقة المشروع:** تشمل منطقة المشروع إقليمي براي فينغ وسفاي ريبنغ الواقعين في جنوب شرقي كمبوديا. يوجد في منطقة المشروع 19 مقاطعة و196 بلدية و1 826 قرية. ويبلغ مجموع مساحة اليابسة فيها 7 680 كيلومتراً مربعاً، أي 4% من مجموع مساحة البلد، ولكن عدد سكان منطقة المشروع يبلغ 1.424 مليون نسمة، أو 12% من مجموع سكان البلد؛ وتبلغ الكثافة السكانية 185 شخصاً للكيلومتر المربع، وهذا يعادل ثلاثة أضعاف الكثافة السكانية للبلد ككل. يقطن 95% من السكان في الريف، ويبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 4.9 أشخاص. تتعرض منطقة المشروع كثيراً للجفاف والفيضانات غير العادية من نهر ميكونغ وفييت نام. يعتمد الاقتصاد الريفي على إنتاج الأرز، الذي يُزرع بعلاً، وعلى الإنتاج الحيواني وصيد الأسماك. ممارسات الزراعة ممارسات تقليدية قليلة الغلة، إذ تبلغ غلتها 1.7 طن للهكتار في براي فينغ و1.5 طن للهكتار في سفاي ريبنغ. تشكل الحيوانات أهم مصدر للدخل الزراعي بعد الأرز، لكن الإنتاج يتضرر بسبب ارتفاع نسبة نفوق الحيوانات. والموارد المائية ضرورية جداً لمعيشة الأسر الفقيرة، وصيد الأسماك في أحواض حقول الأرز هام جداً. وتشكل الهجرة الموسمية للعمل مصدراً رئيسياً للدخل غير الزراعي للرجال والنساء على السواء. ومن بين المعالم الرئيسية للمؤسسات ما يلي: (أ) محدودية نطاق الخدمات العامة المقدمة ونوعيتها؛ (ب) الدور الرئيسي الذي يؤديه القطاع الخاص في تقديم الخدمات والتسويق وتوريد المدخلات؛ (ج) الدور المركزي الذي تؤديه المنظمات التقليدية.

11 - أدخلت الحكومة تخطيط التنمية الريفية وتمويلها وتنفيذها بصورة لامركزية من خلال برنامج **سيلا** في إقليم براي فينغ في عام 2000 وفي إقليم سفاي ريبنغ في عام 2002. وتتولى لجنة التنمية الريفية الإقليمية مسؤولية تنسيق جميع برامج التنمية الريفية في كل إقليم. ومن بين موردي خدمات الدعم الحكومي للتنمية الزراعية والريفية الدائرة الإقليمية للزراعة والحراة ومصائد الأسماك، والدائرة الإقليمية للتنمية الريفية، والقسم الإقليمي لموارد المياه وأحوال الطقس.

12 - **المجموعة المستهدفة.** تتألف المجموعة المستهدفة من قبل المشروع من 698 000 نسمة (نحو 143 000 أسرة)، أو 49% من سكان منطقة المشروع، يعيشون تحت خط الفقر. ومن بين هؤلاء الناس، سوف يستهدف المشروع مجموعتين رئيسيتين، هما: (أ) أفقر الأسر التي تعاني نقصاً في الأغذية لفترة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر في السنة، ولا تملك أرضاً تذكر أو لا تملك أرضاً على الإطلاق، وتملك قليلاً من الحيوانات، ولديها الكثير من المعالين؛ (ب) الأسر الفقيرة التي لديها أصول أكثر قليلاً من تلك المجموعة، ولكنها مع ذلك تعاني نقصاً في الأغذية لبضعة أشهر في السنة. وتشكل النساء جزءاً هاماً من المجموعة المستهدفة، لهشاشة وضعهن، ولدورهن الهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن المتوقع، لدى اكتمال المشروع، أن يستفيد نحو 120 600 أسرة، أو 591 000 نسمة، يعادلون 41% من سكان منطقة المشروع، فائدة مباشرة من مساعدة المشروع. ويتوقع أن يسهم أثر المشروع على المجموعة المستهدفة في تحقيق أهداف الحد من الفقر، التي هي من الأهداف الإنمائية للألفية.

13 - **تحديد الأهداف.** سوف يستهدف المشروع ما مجموعه 148 بلدية في 13 مقاطعة في الإقليمين، يعيش أكثر من 40% من سكانها تحت خط الفقر الوطني. ونظراً إلى محدودية القدرة المؤسسية المتوفرة محلياً، سوف يستهدف عنصر الاستثمار الزراعي 84 بلدية من هذه البلديات الـ 148. وسوف يستهدف عنصر التنمية المحلية البلديات الـ 148 جميعها. وداخل حدود البلديات الفقيرة سوف تُختار أكثر القرى هشاشةً بطريقة شفافة أثناء مناقشات تجرى على صعيد البلدية ويشترك فيها ممثلو جميع القرى في البلدية وموظفو جميع الوكالات الفنية الحكومية. ومن خلال عملية تشاركية لترتيب الأسر بحسب ثرائها سيستهدف المشروع الأسر الفقيرة، لا سيما المجموعات الهشة الوضع في القرى.

14 - **التمايز بين الجنسين.** تشكل النساء 60% من أفراد القوى العاملة البالغين. والنساء أقل تعليماً من الرجال والأمية أكثر نفسياً بينهن. وغالباً ما يتم إخراج البنات من المدرسة في وقت مبكر للمساعدة في المنزل. والحالة الصحية للنساء أسوأ منها للرجال بسبب رداءة العناية الصحية المتوفرة للمرأة بعد الولادة وبسبب ثقل أعباء العمل على كاهلها. وفي كثير من الأحيان تختفي احتياجات المرأة وراء احتياجات الأسرة الأساسية. وهذا يزيد صعوبة تلبية الاحتياجات الاستراتيجية للنساء، كتمثيلهن في هيئات اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحلي وفي الأدوار القيادية. والنساء عوامل تغيير هامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

15 - الهدف الاستراتيجي للمشروع هو الحد من الفقر لدى 120 600 أسرة بواسطة مشاركة الفقراء مشاركة نشطة في تحسين أحوال معيشتهم، وزيادة قدراتهم، وإقامة نظم زراعة مستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، وإنشاء بنى تحتية جديدة أو إصلاح الموجود منها، وزيادة إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات والأسواق لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أهداف المشروع فيما يلي: (أ) تمكين الأسر الفقيرة من زيادة إنتاج الأغذية والدخول بتكثيف وتنويع الإنتاج المحصولي والحيواني والأنشطة الأخرى وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة؛ (ب) تمكين فقراء الريف من تحسين قدرتهم على تخطيط وإدارة تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها تطوير البنى التحتية الريفية؛ (ج) تمكين مقدمي الخدمات العامة والخدمات الأخرى من دعم فقراء الريف بالمشاركة وبطريقة حساسة للتمايز بين الجنسين لكي يتمكنوا من تخطيط وتنفيذ برامج تنمية تستجيب لأولويات فقراء الريف.

جيم - عناصر المشروع

16 - سيتألف المشروع من ثلاثة عناصر، هي: (أ) الاستثمار الزراعي، (ب) التنمية المحلية، (ج) الدعم المؤسسي.

الاستثمار الزراعي

17 - القصد من هذا العنصر هو تمكين الأسر الفقيرة من زيادة إنتاج الأغذية والدخول بتكثيف وتنويع الإنتاج المحصولي والحيواني والأنشطة الأخرى وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة. سيغطي العنصر 84 بلدية فقيرة وسيركز على تحسين الأمن الغذائي للفقراء والعمل على تحسين الإنتاجية الزراعية، والتنويع، والتنمية الزراعية الموجهة نحو السوق. وسيشجع تنويع المحاصيل على تقليل اعتماد الأسر الفقيرة على محصول أرز واحد، وزيادة الإنتاج الحيواني وزيادة إنتاج الأغذية في حدائق المساكن الزراعية. وسوف يعتمد المشروع على المبادئ التوجيهية الوطنية للإرشاد الزراعي وأدوات التخطيط التشاركي لتعيين أكثر صفقات التكنولوجيا الزراعية قابلية للتطبيق للاستثمار فيها. ويضم هذا العنصر أربعة عناصر فرعية، هي: (أ) تحسين أسباب المعيشة والزراعة؛ (ب) تحسين نظم دعم الزراعة؛ (ج) إدارة الموارد الطبيعية والبيئة؛ (د) دعم التنفيذ.

18 - تحسين أسباب المعيشة والزراعة. يتألف هذا العنصر الفرعي من فرعين اثنين - مجموعات تحسين أسباب المعيشة، وتحسين النظم الزراعية - سوف يستهدفان مجموعات فرعية من المجموعة المستهدفة. سوف يساعد فرع مجموعات تحسين أسباب المعيشة الفقراء جداً، ومن بينهم الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً بإعطائهم فرصاً للتنويع لتحسين الأمن الغذائي للأسر ودخولها. بعد إتمام عملية تحليل النظم الزراعية-البيئية وعمليات تشاركية لترتيب الأسر بحسب ثروتها، ستختار مجموعات من الرجال والنساء الفقراء جداً - تضم المجموعة منها 25 شخصاً - للاشتراك في برنامج عون ذاتي مدته ثلاث سنوات. وستعطى الأولوية في هذا العنصر للأسر التي ترأسها امرأة والنساء اللاتي يكون أزواجهن غائبين لفترات طويلة. يشتمل عمل فرع مجموعات تحسين أسباب المعيشة على تقديم ما يلي: (أ) صفقة أولية معظم عناصرها مدخلات زراعية ولكنها تضم أيضاً مدخلات غير زراعية لأعضاء المجموعة الذين لا يملكون أرضاً؛ (ب) مواد بناء ليقوم أعضاء المجموعة ببناء بنك أرز وتوفير كمية من بذار الأرز كمخزون أولي لتمكين الفقراء الذين لا يوجد لديهم أرز من الاستفادة من مساعدة المشروع؛ (ج) إنشاء صندوق دوار للمجموعة؛ (د) تدريب المزارعين ودعم الإرشاد والإدارة المالية؛ (هـ) دعم مجموعات الشباب بواسطة التدريب الفني، وزيادة الوعي المجتمعي، والمناسبات الاجتماعية والثقافية، وصندوق بدء التشغيل لنشاط مشترك للمجموعة يعينه ويتفق عليه أعضاء المجموعة. سيعين في كل بلدية مرشدان (رجل وامرأة) للبلدية يعملان، بدعم من فرق الدعم الفني في المقاطعات وفرق الدعم الفني الإقليمي التابع للدائرة الإقليمية للزراعة والحراة ومصائد الأسماك، على توفير التدريب والدعم لمجموعات تحسين أسباب المعيشة، والاتصال مع المجلس البلدي والوكالات الأخرى. وستتلقى كل مجموعة من مجموعات تحسين أسباب المعيشة دعماً مكثفاً من هذين المرشدين. ثم يتولى مرشدان - رجل وامرأة تختارهما المجموعة - مهام الإرشاد. ويتولى فرع تحسين النظم الزراعية تدريب المزارعين، وإقامة العروض، وتقديم الإرشاد. ستختار المجموعة نوع العرض بينما يقوم مزارعون مبتكرون تختارهم المجموعة بإدارته. ويتم، حيثما أمكن، شراء المدخلات اللازمة لمشاريع العرض من موردين محليين يقومون بزيارة كل مشروع منها ويشرحون الطريقة الصحيحة

لاستعمال هذه المدخلات. وستنظم أيام ميدانية للمزارعين لتقديم نتائج العرض لأسر المزارعين في القرية لتشجيع مزارعين آخرين على اعتماد التكنولوجيات المحسنة.

19 - سيقوم العنصر الفرعي المسمى **تحسين نظم دعم الزراعة** بتحسين الدعم والخدمات المقدمة للمزارعين عن طريق الوكالات الحكومية والقطاع الخاص. ويهدف المشروع إلى تحسين أسباب معيشة الأسر بتحسين العناية بالصحة الحيوانية وإنتاجية الحيوانات. وتشتمل محاولة تحقيق ذلك على ما يلي: (أ) تدريب المرشدين البيطريين القرويين وإعادة تدريبهم؛ (ب) زيادة إمدادات الأدوية واللقاحات البيطرية؛ (ج) دعم إنشاء رابطات للبيطريين القرويين على صعيد المقاطعة. وسيطور المشروع برنامجاً لتحسين الفواكه والخضار الطازجة تكون مهمته: (أ) تعيين ديناميكيات السوق وفرص التسويق الممكنة؛ (ب) توفير معلومات عن تغيّرات الأسواق؛ (ج) تنظيم عروض لأنواع جديدة واعدة؛ (د) تدريب أفراد الأسر على إنتاج أنواع الفواكه والخضار المحسنة وعلى مناولتها بعد قطفها وعلى نقلها؛ (هـ) تجربة طرق أكثر فعالية للتسويق بالجملة والمفرّق. وسوف يشجع المشروع موردي المدخلات على بدء القيام بدور إرشادي أيضاً. وسيقوم المشروع كذلك بما يلي: (أ) دعم الدوائر الإقليمية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك على مراقبة أسعار السوق وتوفير معلومات عنها بانتظام إلى لجان إدارة السوق والبلديات؛ (ب) المساعدة في إجراء دراسات جدوى لمشاريع المجموعة، ومساعدة المجموعات في الحصول على الائتمان بواسطة مؤسسات مالية صغيرة؛ (ج) تشغيل برنامج تدريب أثناء العمل لتمكين الطلاب الكمبوديين من دراسة المسائل الفنية والتسويقية وتقديم تدريب للمزارعين؛ (د) تمويل تجارب على محاصيل ونوعيات وتكنولوجيات جديدة لمعالجة مسائل تعينها المجموعة المستهدفة.

20 - **إدارة الموارد الطبيعية والبيئة**. سيدعم المشروع برنامج **سيلا** لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة على وضع الاستراتيجية في صميم العمل بواسطة بناء القدرات وتقديم الأموال لتربية الأسماك في حقول الأرز وأنشطة تجريبية أخرى ذات صلة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وسيدعم المشروع تدريب فرق الدعم الفني الإقليمية، وفرق الدعم الفني للمقاطعات، ومرشدي البلديات ومستشاري البلديات بغية إدخال تخطيط إدارة الموارد الطبيعية والبيئة بناءً على الطلب، ورسم خرائط لاستعمال الأراضي، وإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية إدارة مستدامة، وإدارة التربة والمياه، وتقييم الآثار على البيئة، ومراقبة إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

21 - **دعم التنفيذ**. سيدعم المشروع برنامج بناء قدرات للدوائر الإقليمية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وموظفي هذه الدوائر الموجودين في المقاطعات، ومرشدي البلديات، بغية تنفيذ عنصر الاستثمار الزراعي على صعيد الإقليم والمقاطعة والبلدية والقرية.

التنمية المحلية

22 - القصد من هذا العنصر هو تعزيز قدرة فقراء الريف على تخطيط وتنفيذ وإدارة تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تطوير البنى التحتية الريفية. سيعمل العنصر ثلاثة عناصر فرعية، هي: (أ) الاستثمار في البنى التحتية الريفية للبلديات؛ (ب) دعم تخطيط البلديات والقرى والمنظمات القروية؛ (ج) العقود الفنية.

23 - الاستثمار في البنى التحتية الريفية للبلديات. يوجد عنصران في هذا العنصر الفرعي وهما: (أ) صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات، وتدريب المستفيدين وبناء قدراتهم المرتبطة به، (ب) دعم التنفيذ والمساعدة الفنية. سوف يستهدف صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات 148 بلدية يعيش فيها 40% من السكان أو أكثر تحت خط الفقر. وستكون الأموال التي يقدمها الصندوق بالإضافة إلى مخصصات صندوق البلديات/السنغكات التابع للحكومة أو موارد أخرى. وستمول مشاريع بنى تحتية ريفية مختارة تشكل جزءاً من خطط تنمية البلديات. وستلقى كل بلدية مخصصات تبلغ في المتوسط 5 000 دولار أمريكي في السنة لمدة خمس سنوات. ويمكن استخدام مخصصات صندوق تطوير البنى التحتية الريفية للبلديات بالاقتران مع مخصصات صندوق البلديات/السنغكات أو مصادر تمويل أخرى لتمويل الاستثمارات المستحقة في البنى التحتية. وسيُخصَّص من مجموع مخصصات الصندوق مبلغ 500 دولار أمريكي كل سنة لصيانة الطرق تحديداً، إلى جانب مساهمات من المجتمع المحلي أو مساهمات المجلس البلدي من مصادر أخرى. وسوف يدعم المشروع تدريب أعضاء وقادة مجموعات المستفيدين، القائمة أو الجديدة، على تشغيل وصيانة المنشآت المراد إنشاؤها. وسيقدم المشروع فرق التيسير في المقاطعات وفرق التيسير الإقليمية على القيام بعمليات التخطيط المحلي وتقديم التدريب والدعم لمجموعات المستخدمين.

24 - دعم تخطيط البلديات والقرى والمنظمات القروية. ينطوي على ما يلي: (أ) المساعدة في تخطيط البلديات والقرى، (ب) بناء قدرات المنظمات المنشأة في البلديات والقرى، بما في ذلك تدريب مجموعات المستخدمين. سوف يمول المشروع ما يلي: (أ) تدريباً إضافياً لمستشاري البلديات؛ (ب) تدريب أعضاء لجان التخطيط والميزانية في البلديات؛ (ج) تدريب وبناء قدرات المنظمات الأخرى المنشأة في البلديات والقرى. وسيمول المشروع التدريب على المهارات المهنية لزيادة الفرص المتاحة لإدراج الدخل خارج المزرعة وتحسين مهارات المهاجرين الموسمين.

25 - العقود الفنية. سوف يساعد المشروع على تمويل ما يلي: (أ) دراسات جدوى مفصلة لمشاريع ري محتملة مختارة؛ (ب) إجراء مسح للمياه الجوفية في كل إقليم باستخدام بيانات عن الآبار الموجودة؛ (ج) استمرار مراقبة المياه الجوفية. ستلتزم الحكومة من مصادر أخرى الأموال الاستثمارية اللازمة لتمويل أي مشاريع ري أو مكافحة فيضان يتبين أنها مجدية تقنياً وممكنة اقتصادياً ومالياً ومستدامة بيئياً.

الدعم المؤسسي

26 - الغاية من هذا العنصر هي تمكين مقدمي الخدمات العامة والخدمات الأخرى على جميع المستويات لدعم فقراء الريف، بطريقة تشاركية وحساسة للتمايز بين الجنسين، في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية التي تستجيب لأولويات هؤلاء الناس. ويتألف العنصر من: (أ) دعم اللامركزية ووضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم العمل على الصعيد الإقليمي، (ب) دعم اللامركزية والتركز على الصعيد الوطني. ومن الأجزاء الهامة من هذا العنصر وضع اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم العمل؛ تنظيم مشاريع تجريبية لتطبيق التركيز على وظائف الوكالات بنقلها إلى المجالس البلدية في الزراعة؛ وشيكل إنشاء نظم وإجراءات تشغيلية للتخطيط والتمويل والتنفيذ اللامركزي، وتعزيز دور الصندوق في حوار السياسات مع الحكومة بشأن اللامركزية والتركز. وستطبق اللامركزية بتحويل المسؤولية عن تخطيط المشاريع وتمويلها وتنفيذها وإدارتها إلى حكومات الأقاليم، بينما تتولى أمانة فرقة عمل **سيلا** مسؤولية الدعم والتنسيق والاتصال بالجهات المانحة على الصعيد الوطني.

دال - التكاليف والتمويل

27 - **تكاليف المشروع.** يقدر مجموع تكاليف المشروع، بما في ذلك الطوارئ والرسوم والضرائب، بما يزيد قليلاً عن 19.6 مليون دولار أمريكي. وسيكون الموعد المقترح لاكتمال المشروع بعد سبع سنوات من تاريخ نفاذ فعالية القرض، وسيكون الموعد المقترح لإغلاق القرض بعد ستة أشهر من تاريخ انجاز المشروع.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع⁽¹⁾

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

عنصر المشروع	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف . الاستثمار الزراعي					
- تحسين أسباب المعيشة والزراعة	3 303	1 018	4 320	24	23
- تحسين نظم الزراعة	1 086	231	1 317	18	7
- تحسين نظم الدعم الزراعي	307	45	352	13	2
- إدارة الموارد الطبيعية والبيئة	134	47	181	26	1
- دعم التنفيذ	1 984	843	2 827	30	15
المجموع الفرعي	6 814	2 184	8 997	24	47
باء. التنمية المحلية					
- الاستثمارات في البنى التحتية الريفية للبلديات (ب)	4 640	2 121	6 761	31	36
- دعم تخطيط البلديات والقرى والمنظمات القروية	594	0	594	-	3
- العقود الفنية	448	112	560	20	3
المجموع الفرعي	5 681	2 233	7 915	28	42
جيم. الدعم المؤسسي					
- دعم المشروع الإقليمي لتحقيق اللامركزية وإدخال اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم العمل	456	262	718	36	4
- الدعم الإقليمي لبرنامج سيلا	363	60	423	14	2
- دعم المشروع الوطني للامركزية واللاتركز	655	244	899	27	5
المجموع الفرعي	1 474	565	2 039	28	11
مجموع التكاليف الأساسية	13 969	4 982	18 951	26	100
الطوارئ المادية	60	31	91	34	-
الطوارئ السعوية	455	122	578	21	3
التكاليف الكلية للمشروع	14 484	5 136	19 620	26	104

(1) ترجع الفروق في الجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) تشمل اعتماد تنمية البنى الأساسية في البلديات والمعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي.

28 - **تمويل المشروع.** سيتم تمويل المشروع بقرض مقترح من الصندوق يبلغ مقداره 15.5 مليون دولار أمريكي، ومنحة من الشراكة من أجل الحكم المحلي مقدارها نحو 0.3 مليون دولار، ومساعدة في شكل غذاء مقابل العمل يقدمها



برنامج الأغذية العالمي تعادل قيمتها نحو 2.4 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من المستفيدين/المجالس البلدية يبلغ مقدارها نحو 0.9 مليون دولار، ومساهمة من الحكومة تعادل نحو 0.5 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة دفع مرتبات موظفي المشروع الذين هم موظفون لدى الحكومة، وهذا مبلغ إضافي يعادل مقداره 0.6 مليون دولار.

29 - **التمويل بأثر رجعي.** يمكن أن تقوم الحكومة، بواسطة ترتيبات تمويل بأثر رجعي قبل تاريخ نفاذ مفعول القرض لكن بعد 31 يوليو/تموز 2003، بدفع مبالغ لتسديد نفقات متفق عليها، بما لا يتجاوز 105 000 ملايين دولار أمريكي، تتألف مما يلي: (أ) مختلف حلقات عمل التخطيط التي تمكّن من إدراج أنشطة المشروع الأولية في خطط تنمية الأقاليم والبلديات لعام 2004؛ (ب) عمليات اختيار الموظفين؛ (ج) تقدير احتياجات موظفي المشروع من التدريب؛ (د) علاوات وتكاليف تشغيل تُدفع لموظفي المشروع المعنيين بأنشطة استهلال المشروع.

الجدول 2: خطة التمويل^(أ)
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المجموع		الحكومة		المجالس البلدية/ المستفيدون		برنامج الأغذية العالمي		الشراكة من أجل الحكم المحلي		عملية محلية (باستثناء الرسوم والضرائب)	
	%	Amt.	%	Amt.	%	Amt.	%	Amt.	%	Amt.	%	Amt.	%	Amt.
ألف														
الاستثمار الزراعي														
تحسين أسباب المعيشة والزراعة	100.0	4 495.29	22.9	4 495.29	-	-	-	-	-	-	-	-	3 438.48	1 056.81
تحسين نظم الزراعة	100.0	1 368.95	7.0	1 368.95	-	-	-	-	-	-	-	-	1 128.45	240.50
تحسين نظم الدعم الزراعي	100.0	367.46	1.9	367.46	-	-	-	-	-	-	-	-	320.42	47.04
إدارة الموارد الطبيعية والبيئة	100.0	190.10	1.0	190.10	-	-	-	-	-	-	-	-	140.32	49.78
دعم التنفيذ	83.0	2 474.32	15.2	2 980.23	11.2	333.78	-	-	-	-	5.8	172.13	1 849.26	891.87
المجموع الفرعي	94.6	8 896.12	47.9	9 402.02	3.6	333.78	-	-	-	-	1.8	172.13	6 876.93	2 286.00
باء . التنمية المحلية														
الاستثمارات في البنى التحتية الريفية للبلديات (ب)	51.1	3 515.00	35.1	6 884.87	-	-	13.5	930.38	35.4	2 439.49	-	-	4 740.12	2 144.75
دعم تخطيط البلديات والقرى والمنظمات القروية	100.0	619.52	3.2	619.52	-	-	-	-	-	-	-	-	619.52	-
العقود الفنية	100.0	582.13	3.0	582.13	-	-	-	-	-	-	-	-	465.70	116.43
المجموع الفرعي	58.3	4 716.64	41.2	8 086.51	-	-	11.5	930.38	30.2	2 439.49	-	-	5 825.34	2 261.17
جيم . الدعم المؤسسي														
دعم المشروع الإقليمي لتحقيق اللامركزية وإخال	85.1	639.23	3.8	751.20	11.9	89.23	-	-	-	-	3.0	22.74	401.29	273.58
اعتبارات التمايز بين الجنسين في صميم العمل													76.34	
لدعم الإقليمي لبرنامج سيليا	100.0	435.53	2.2	435.53	-	-	-	-	-	-	-	-	375.20	60.33
دعم المشروع الوطني للامركزية واللاتركز	85.3	805.78	4.8	944.76	7.2	68.13	-	-	-	-	7.5	70.85	630.37	254.47
المجموع الفرعي	88.2	1 880.55	10.9	2 131.49	7.4	157.35	-	-	-	-	4.4	93.59	1 406.86	588.37
التكاليف الكلية للمشروع	79.0	15 493.30	100.0	19 620.02	2.5	491.13	4.7	930.38	12.4	2 439.49	1.4	265.72	14 109.13	5 135.54

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) تشمل اعتماد تنمية البنى الأساسية في البلديات والمعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - **التوريد:** يمول شراء السلع والخدمات من قرض الصندوق وفقاً للمبادئ التوجيهية وإجراءات التوريد المعمول بها في الصندوق. ويأخذ شراء العقود الممولة من صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات بدليل تنفيذ المشاريع المعمول به في صندوق البلديات/السنگكات. وكل عقد تبلغ قيمته أقل مما يعادل 20 000 دولار أمريكي يأخذ بإجراءات الشراء المحلي، بينما تأخذ العقود التي تزيد قيمتها عما يعادل 20 000 دولار أمريكي بإجراءات العطاءات التنافسية المحلية المفتوحة للموردين الدوليين. وتحتاج العقود التي تبلغ قيمتها ما يعادل 60 000 دولار أمريكي أو أكثر إلى مراجعة مسبقة من قبل المؤسسة المتعاونة.

31 - **الصرف من القرض.** سيُفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي في مصرف مقبول لدى الصندوق بمخصصات مآذون بها مقدارها 1.5 مليون دولار أمريكي. ويقتضي صرف مبالغ لتسديد تكاليف العقود التي تزيد قيمتها عن 20 000 دولار أمريكي كشوفات مفصلة. وتصرف مبالغ لتسديد تكاليف العقود التي تقل قيمتها عن 20 000 دولار أمريكي مقابل كشوفات الإنفاق.

32 - **الحسابات ومراجعتها.** ستنفتح أمانة فرقة عمل **سيلا** ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وكل لجنة تنفيذية للجنة التنمية الريفية الإقليمية حسابين مستقلين للصندوق وتمويل المقترض لعمليات المشروع (يسمى كل منهما حساب المشروع). وستحتفظ أمانة فرقة عمل **سيلا**، ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، وكل لجنة تنفيذية، وكل وكالة منفذة، والخزانة الوطنية، وكل خزانة إقليمية، بسجلات مالية وحسابات مناسبة وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة، لكي تصور تقدم المشروع وتتبع الموارد والعمليات والمصروفات. وستتم مراجعة الحسابات المتعلقة بالمشروع سنوياً من قبل مراجع حسابات مستقل مقبول لدى الصندوق وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وسوف تقدم إلى الصندوق كل سنة حتى يكتمل المشروع، البيانات المالية المراجعة، بما فيها الآراء المستقلة بشأن بيانات النفقات وعمليات الحساب الخاص، وحسابات المشروع، وحساب صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات في الخزانة الوطنية، وحسابات المجالس البلدية في خزانة الأقاليم، وحساب الأموال المناظرة المقدمة من الحكومة. وستقدم أمانة فرقة عمل **سيلا** ووزارة الاقتصاد والمالية نسخة من مراجعة الحسابات الحكومية السنوية لحسابات صندوق البلديات/السنگكات في براي فينج وسفاي رينغ إلى الصندوق والمؤسسة المتعاونة معه والمراجعين الخارجيين.

واو - التنظيم والإدارة

33 - سُنحول مسؤوليات تنفيذ المشروع وإدارته إلى حكومات الأقاليم في إطار سياسة اللامركزية التي اعتمدها الحكومة. وعلى الصعيد الحكومي، سوف تشترك في تنظيم المشروع فرقة عمل **سيلا**، وأمانة فرقة عمل **سيلا**، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة شؤون المرأة والمحاربين القداماء، ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وسيشترك في تنفيذ المشروع في كل من الإقليمين كل من: (أ) لجنة التنمية الريفية الإقليمية، واللجنة التنفيذية ووحداتها الإدارية، والدائرة الإقليمية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، والدائرة الإقليمية لشؤون المرأة والمحاربين القداماء،

ووكالات منفذة إقليمية أخرى بحسب ما تصبح مشاركتها ضرورية؛ (ب) موظفو الوكالات الإقليمية هذه الموجودون في المقاطعات؛ (ج) المجالس البلدية ولجانها وإداراتها؛ (د) مجموعات العون الذاتي ومجموعات المستخدمين وروابط القرى والمنظمات القروية. وسيقوم مقاولون من القطاع الخاص بكل أعمال البناء. ويمكن التعاقد مع منظمات غير حكومية لمساعدة وتدريب مجموعات المستخدمين المستفيدة. وسيقدم دعم فني متخصص وتدريب حسب الاقتضاء بموجب عقود، من قبل الوكالات الوطنية والإقليمية ومشاريع أخرى.

34 - مشاركة المستفيدين. سيشترك المجموعة المستهدفة في التنمية المجتمعية، وفي التخطيط التشاركي، والعروض الميدانية، وتدريب مزارعين للعمل كمرشدين قرويين وأخصائيين بيطريين، وبناء البنى التحتية الريفية، وإنشاء مجموعات لجان مستخدمي وصيانة المياه. وسيشاركون في رصد المستفيدين وتقدير الأثر وكذلك في عمليات اتخاذ القرارات على صعيد القرية والبلدية والمقاطعة والإقليم، وسوف يساهمون في بناء البنى التحتية الريفية ويتحملون مسؤولية كاملة عن التشغيل والصيانة المتصلين بذلك.

35 - الرصد والتقييم وتقدير أثر المشروع. بالتعاون مع اللجان التنفيذية والوكالات المنفذة وأعضاء المجموعة المستهدفة، ستنشئ أمانة فرقة عمل **سيلا** نظام رصد وتقييم للمشروع يمتد من صعيد القرية إلى الصعيدين الإقليمي والوطني. وسيغطي نظام الرصد والتقييم نظام **سيلا**، الذي يتوافق مع مبادئ الصندوق التوجيهية لرصد وتقييم المشاريع. وسيغطي تقييم الأثر التشاركي 2% من القرى المستهدفة كل سنة.

زاي - المبررات الاقتصادية

36 - المستفيدين والفوائد. عندما يكتمل تنفيذ المشروع تماماً سيكون مجموع عدد المستفيدين منه أكثر من 120 600 أسرة تضم 591 000 نسمة، أو 41% من سكان منطقة المشروع. وستكون زيادة الإنتاج المحصولي والحيواني وارتفاع دخول الأسر الفقيرة والفقيرة جداً هي الفوائد الرئيسية للمشروع التي يمكن قياس مقاديرها قياساً مباشراً. ومن بين الفوائد الأخرى تحسين الأمن الغذائي للأسر، وزيادة الوعي بالتمايز بين الجنسين، والتغذية والصحة، وتحسين إمكانيات الوصول إلى الخدمات والأسواق، وتحسين البنى التحتية. وستستمد فوائد إضافية من برنامج بناء القدرات الذي ينفذه المشروع.

37 - التمايز بين الجنسين والأمن الغذائي للأسر. سيكون للمشروع أثر إيجابي على العلاقات بين الجنسين وتغذية الأسر وأمنها الغذائي. وسوف يعزز المشروع دور المرأة كعامل تغيير ويحقق تحولاً تدريجياً في العلاقات بين الجنسين أثناء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستضم جميع برامج التدريب وعياً بالتمايز بين الجنسين، وعناصر تحليل ورصد. وستعطى الأولوية للنساء في اختيار موظفي المشروع (50% من مرشدي البلديات، والمرشدين القرويين، والمشاركين في المدارس الميدانية للمزارعين، وسيكون 100% من القائمين على شبكات توريد مياه الشرب نساء). وستوجه بعض الأنشطة تحديداً للنساء، كإنتاج الدواجن والخنازير، والتخزين وتجهيز الأغذية بعد الحصاد، وتغذية النساء والأطفال وصحتهم، وتعليم النساء القراءة والكتابة والحساب. ومن شأن تحسين إمدادات مياه الشرب أن تفيد

النساء بتقليل الوقت الذي يستغرقه في جلب الماء للأسرة، وبتحسين الأحوال الصحية للأسر. ونتيجة لاعتماد تكنولوجيات تزيد الإنتاج المحصولي والحيواني، ستمكن الأسر الفقيرة من أن تصبح مكتفية ذاتياً بالأرز وأن تكون لديها وجبات غذائية أكثر تنوعاً، ومن ثم يتحسن الأمن الغذائي للأسرة. وكذلك ستساعد أنشطة ما بعد الحصاد وأنشطة تجهيز الأغذية على تقليل الفاقد من الأغذية وإدخال تحسينات على الحالة التغذوية للأسر الفقيرة.

38 - **التحليل المالي.** أعدت خمسة نماذج زراعية بغية تحليل أثر المشروع على دخول أسر المجموعات المستهدفة. وتبين هذه النماذج زيادات في مجموع دخل الأسرة تتراوح من 83% إلى 181%، بينما يزداد متوسط مردود عمل عمال المزارع أيضاً زيادةً كبيرة. وينبغي أن يكون لدى المزارعين حافز على اعتماد ممارسات محسنة لإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني لأن زيادة مردودات العمل تتراوح بين 2.20 دولار أمريكي و3.70 دولارات أمريكية في اليوم وتزيد عن تكلفة الفرصة الضائعة لليد العاملة أثناء موسم الحصاد بمبلغ كبير.

39 - **التحليل الاقتصادي.** جرى تقييم الحيوية الاقتصادية للمشروع على مدى فترة طولها 20 عاماً. وحُسبت مسارات الفوائد على أساس القيمة السنوية الصافية للزيادات في الإنتاج المحصولي والحيواني وتحسينات البنى التحتية في 84 بلدية. وستحصل أيضاً فوائد غير محسوبة كمياً من استثمارات ممولة من صندوق تنمية البنى التحتية للبلديات في 64 بلدية أخرى، ومن الأسر المقيمة في البلديات الـ 84 التي تستفيد من البنى التحتية ولكنها لا تشارك في البرامج الزراعية. ويبلغ إجمالي معدل المردود الاقتصادي، بما في ذلك جميع التكاليف والفوائد المقاسة كمياً 19%. وفي حال تم تغيير القيم بنسبة خصم مقدارها 12% فإن التكلفة الفرصة المقترضة لرأس المال في كمبوديا تشير إلى أن المشروع يستطيع أن يتحمل تخفيضاً في الفوائد بنسبة 21% أو زيادة في تكاليف المشروع بنسبة 26% قبل أن يصبح مشروعاً غير اقتصادي.

حاء - المخاطر

40 - لا توجد مخاطر فنية كبيرة مرتبطة بهذا المشروع. وقد استُخدم نهج الإرشاد الزراعي المقترح بنجاح في أماكن أخرى من كمبوديا في أوضاع اجتماعية واقتصادية وزراعية-تكنولوجية مشابهة. وستكون الاستثمارات في البنى التحتية التي يروج أن يمولها صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات بسيطةً فنياً، ويتبع معظمها تصاميم قياسية مثبتة. ويمكن أن تكون القدرة المؤسسية غير الكافية على صعيد المجلس البلدي عقبة كبيرة يخشى أن تحول دون نجاح المشروع. ولذلك ستقدم الحكومة، قبل بدء المشروع، تدريباً إضافياً لأعضاء المجالس البلدية وكتاب البلديات. ويشمل تصميم المشروع أيضاً برنامج تدريب كبير يعتمد على المساعدة الفنية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، أو غيرها من مقدمي الخدمات، ويشمل تدريباً مهنيّاً وإدارياً أثناء العمل لأعضاء المجالس البلدية، وموظفي وحدات الإدارة التابعة للجان التنفيذية والوكالات المنفذة، ومحاسبي الخزنة الإقليمية والخزنة الوطنية. وينبغي أن تتمكن لجان التنمية الريفية الإقليمية، بوصفها الوكالة المنسقة لجميع أنشطة التنمية الريفية في الأقاليم، من تعيين النداب المحتمل مع البرامج الأخرى لتجنب احتمال إرهاق الموظفين بأعباء زائدة أثناء عملية التخطيط السنوي. وثمة مخاطرة إضافية تتصل بقدرة المجالس البلدية ومجموعات المستخدمين على تشغيل البنى التحتية الممولة من صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات

وصيانتها. وقد عولجت هذه المخاطرة بإدراج تدريب مناسب للموظفين والمستفيدين واتباع نهج تشاركي إزاء تخطيط وتنفيذ استثمارات المشروع في البنى التحتية.

طاء - الأثر البيئي

41 - بوجه العموم، لا يوجد للمشروع أي أثر على البيئة لا يمكن عكس اتجاهه. والمقترحات الإنمائية مستدامة ولا تتطوي على استخدام مقادير كبيرة من الأسمدة أو الكيماويات الزراعية، أو استخدام مقادير كبيرة من الماء، أو بناء الخزانات، أو تطوير مشاريع ري كبيرة الحجم، أو اقتلاع أشجار الغابات. سوف يعزز المشروع استخدام إمدادات المياه الموجودة، ومعظمها من مياه الأمطار، وزيادة إنتاج المنتجات النباتية الجانبية والسماد الطبيعي. تتفق مقترحات المشروع مع وضع استراتيجية **سيلا** لإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في صميم العمل، ويحتوي المشروع على عنصر فرعي متعلق بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. وسوف يعالج المشروع مسائل المياه الجوفية بتمويل: (أ) مسح شامل للمياه الجوفية و(ب) برنامج لرصد المياه الجوفية. وستتطوي تحسينات الطرق على رفع مستوى الطرق الموجودة، وستشمل تصاميم الطرق عدداً كافياً من تقاطعات قنوات الصرف لضمان عدم الإضرار بالتوزيع المحلي للمياه وخصائصها.

ياء - السمات الابتكارية

42 - تشمل السمات الابتكارية للمشروع البنود التالية في مشروع الصندوق في كمبوديا: (أ) سوف يستخدم المشروع صندوق تطوير البنى التحتية للبلديات لتجريب ترتيبات مؤسسية لامركزية لتوجيه الأموال إلى المجالس البلدية ولتقديم الخدمات من قبل موردي خدمات عامة تلبيةً لاحتياجات وأولويات المجموعات المستهدفة. (ب) هذا هو أول مشروع ممول بقرض خارجي يوجه الأموال إلى حسابات المجالس البلدية في خزائن الأقاليم بواسطة الخزنة الوطنية. (ج) ستسوق أمانة فرقة عمل **سيلا** المشروع وتقدم، بالتعاون مع وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، سبيلاً ومنبراً للحوار السياساتي مع الحكومة بشأن المسائل المتصلة باستهداف الفقراء وتخصيص الموارد للفقراء، وتطبيق اللامركزية واللاتركز فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

43 - تشكل اتفاقية القرض بين مملكة كمبوديا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

44 - ومملكة كمبوديا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

45 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

46 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى مملكة كمبوديا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشرة ملايين وثمانمائة وخمسين ألف (10 850 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض
المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2003)

1- إتاحة أموال القرض. تتيح حكومة مملكة كمبوديا (الحكومة) أموال القرض من أجل تنفيذ المشروع وفق برامج العمل والميزانيات السنوية على الوجه التالي:

- (أ) إلى أمانة فرقة عمل سيلا ولوحدة مساندة المشروع على شكل منحة تحول من الحساب الخاص إلى حساب المشروع بالدولار الأمريكي مرة كل ثلاثة أشهر ومقدماً؛
- (ب) إلى اللجان التنفيذية على شكل منحة تحول من الحساب الخاص إلى حساب المشروع بالدولار الأمريكي مرة كل ثلاثة أشهر ومقدماً؛
- (ج) إلى الخزانة الوطنية على شكل منحة تحول من الحساب الخاص إلى حساب المشروع بالرييل الكمبودي لتمويل الأنشطة التي تنفذ في إطار العنصر الفرعي من صندوق تنمية البنى التحتية البلدية.

2- إتاحة الموارد الإضافية. تتيح الحكومة لحكومات المقاطعات خلال فترة تنفيذ المشروع الأموال المقابلة من مواردها الخاصة بحدود مبلغ إجمالي قدره 490 000 دولار أمريكي تقريباً وفق إجراءاتها الوطنية المعتادة. ولهذه الغاية تقوم الحكومة، في أقرب وقت ممكن لا يتعدى مرور 30 يوماً على بدء سريان اتفاقية القرض، بإتاحة الأموال المقابلة بمقدار أولي قدره 33 000 دولار أمريكي للمساعدة في تمويل تنفيذ المشروع خلال فترة الستة أشهر الأولى ووفق برامج العمل والميزانيات السنوية على الوجه التالي:

- (أ) لأمانة فرقة عمل سيلا ولوحدة مساندة المشروع على شكل منحة بالدولار الأمريكي تودع في حسابات المشروع ذات الصلة. وتقوم الحكومة لاحقاً بتغذية هذه الحسابات فتودع فيها الأموال المقابلة المنصوص عليها في برامج العمل والميزانيات السنوية لكل سنة من سنوات المشروع ذات الصلة سنوياً ومقدماً؛
- (ب) للجان التنفيذية على شكل منحة بالدولار الأمريكي تودع في حسابات المشروع ذات الصلة. وتقوم الحكومة لاحقاً بتغذية هذه الحسابات فتودع فيها الأموال المقابلة المنصوص عليها في برامج العمل والميزانيات السنوية لكل سنة من سنوات المشروع ذات الصلة سنوياً ومقدماً.

3- التمايز بين الجنسين. تكفل الحكومة مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين في كل أنشطة المشروع طوال فترة تنفيذ المشروع؛ وتكفل على وجه الخصوص ما يلي: 'i' يعزز المشروع دور المرأة كعامل تغيير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية؛ و 'ii' يعطي المشروع الأولوية في مجال التدريب للمزارعات لتصبحن مرشدات زراعات وعاملات في مجال صحة الحيوان على صعيد القرى ومديرات لنظم مياه الشرب ومشرفات على الطرق

الملحق

- الفرعية الريفية؛ و'iii' يشجع المشروع المزارعات على الاضطلاع بأدوار قيادية والمشاركة في اتخاذ القرارات ضمن الأسرة وعلى صعيد المجتمع المحلي، و'iv' تعطى الأولوية للنساء المؤهلات للعمل كموظفات في المشروع.
- 4- **الميزانية الوطنية.** تكفل الحكومة تخصيص أموال كافية لتمويل المشروع في الميزانية الوطنية لكل سنة مالية خلال فترة تنفيذ المشروع على أساس مشاريع خطط العمل والميزانيات السنوية لكل من هذه السنوات.
- 5- **التشغيل والصيانة.** تكفل الحكومة توفير موارد بشرية ومالية كافية لمساندة تشغيل وصيانة الاستثمارات الممولة من المشروع ودعم التكاليف المتكررة لعمليات المشروع خلال فترة تنفيذ المشروع وبعدها على حد سواء، وعلى مدى العمر المجدي لهذه الاستثمارات على الأقل.
- 6- **برنامج الإرشاد الزراعي.** تكفل الحكومة توفير موارد بشرية ومالية كافية تضمن استمرار برامج الإرشاد الخاصة بالمحاصيل والثروة الحيوانية في منطقة المشروع لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ استكمال المشروع على الأقل.
- 7- **مكافحة الآفات.** تتقيد الحكومة بالممارسات البيئية السليمة المنصوص عليها في الشروط العامة وتطبيق إجراءات مكافحة الآفات المناسبة التي يقتضيها المشروع وتكفل، لهذه الغاية، عدم احتواء مبيدات الآفات التي تشتري في إطار المشروع على أي مبيدات محظورة بموجب مدونة السلوك الدولية عن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو أي مبيدات مدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (شديدة الخطورة) من تصنيف منظمة الصحة العالمية الموصى به لمبيدات الآفات حسب خطورتها وتصنيف 1996-1997، والتعديلات التي تدخل عليه من آن إلى آخر.
- 8- **الإعفاء من الضرائب.** تعفي الحكومة من الضرائب عمليات استيراد السلع وشرائها وتوريدها وكذلك الأشغال المدنية والخدمات الممولة من القرض. وتنزل قيمة الإعفاءات من التزامات الحكومة بتقديم أموال مقابلة للمشروع.
- 9- **التأمين.** تؤمن الحكومة على موظفي المشروع ضد الأمراض والحوادث وفق الممارسات المتبعة بشأن موظفي الخدمة المدنية لديها. وتؤمن الحكومة على كل المركبات والمعدات المتعلقة بالمشروع ضد المخاطر وفي حدود المبالغ التي تتسق مع الممارسات السليمة المعتادة. ويجوز للحكومة، في كلتا الحالتين، تمويل التأمين من أموال القرض.
- 10- **التفويض بالصلاحيات.** تمنح الحكومة كل كيان من الكيانات المشاركة التفويضات والصلاحيات التي يقتضيها تنفيذ المشروع وفقاً لإجراءاتها الوطنية.
- 11- **التنسيق.** تتخذ الحكومة ترتيبات فعالة من أجل التنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى العاملة في منطقة المشروع بغية: (أ) ضمان اعتماد سياسات موحدة في القطاع الواحد أو النشاط الواحد كالتسليف وطرائق الإرشاد وحوافز الموظفين؛ و(ب) توزيع أنشطة المشروع الممولة من جهات مانحة مختلفة في نفس المقاطعة أو الدائرة على مراحل مدروسة تجنباً لأي ضغوط على الموارد البشرية والمالية المتوافرة؛ و(ج) مواصلة العمل على مدى فترة تنفيذ المشروع بنهج اللامركزية في تخطيط الأنشطة الإنمائية وتمويلها دون إدخال تغييرات من شأنها أن تترك أثراً مادياً سلبية على تنفيذ المشروع؛ و(د) الأخذ بالدروس المستفادة من التنفيذ اللامركزي لعمليات التخطيط والتنمية في إطار

الملحق

المشروع وبالتغذية المرتدة من تقديرات الأثر على المستفيدين عند وضع السياسات على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد القطري في المستقبل.

12- **الموارد الطبيعية.** تكفل الحكومة تنفيذ سياسات وتدابير فعالة من أجل صون موارد الغابات ومصائد الأسماك وحماية الأنواع المهددة بالانقراض في منطقة المشروع.

13- **موظفو المشروع الأساسيون.** تبحث الحكومة عن موظفين من ذوي المؤهلات والخبرة وتوظفهم وفق إجراءات ومعايير تنافسية وشفافة تقترحها الحكومة ويوافق عليها الصندوق. وتوفر الحكومة الموظفين للمشروع بأعداد كافية وبخبرة ومؤهلات يرضاها الصندوق بما في ذلك موظفين للجان التنفيذية وللإدارات الإقليمية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وشؤون المرأة والمحاربين القدماء بدوام كامل لحساب المشروع على صعيد المقاطعات والدوائر والبلديات في منطقة المشروع. ولا تقوم الحكومة بنقل أي موظف أساسي من موظفي المشروع إلا بعد انتهاء استعراض منتصف المدة على الأقل إلا لأسباب تتعلق بسوء الأداء الوظيفي. ولا يجوز للحكومة، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك، أن تنقل موظفاً أساسياً من موظفي المشروع دون استشارة الصندوق قبل ثلاثة أشهر على الأقل. وتشمل عبارة "موظفو المشروع الأساسيون" جملة عاملين منهم منسق المشروع، وموظفو أمانة فرقة عمل سيلا المسؤولين عن الشؤون المالية والتخطيط والرصد والتقييم، ومساعد ضابط الارتباط في وزارة الاقتصاد والمالية، وموظفو التخطيط والشؤون المالية في وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، ومسؤولو شؤون التمايز بين الجنسين في وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء، ومدير العنصر ورؤساء دوائر الدعم التقني على صعيد المقاطعة والدائرة التابعة لكل إدارة من إدارات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك الإقليمية، ومدير العنصر الفرعي لكل إدارة من إدارات شؤون المرأة والمحاربين القدماء الإقليمية، ورئيس كل لجنة من اللجان التنفيذية.

14- **المساعدة التقنية.** تسعى الحكومة للحصول على مساعدة تقنية إضافية للمشروع من منظمة الشراكة من أجل الحكم المحلي أو من خلفها أو من مصادر أخرى بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2005 وحتى نهاية فترة تنفيذ المشروع.

15- **مساعدات الغذاء مقابل العمل من برنامج الأغذية العالمي.** تسعى الحكومة من أجل الحصول على مزيد من مساعدات الغذاء مقابل العمل من برنامج الأغذية العالمي لصالح المشروع بعد 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 حتى نهاية فترة تنفيذ المشروع.

16- **تمويل تكاليف تشغيل هيكلية اللامركزية على صعيد المقاطعات.** تتولى الحكومة من 1 يناير/كانون الثاني 2006 حتى نهاية فترة تنفيذ المشروع، مسؤولية تمويل تكاليف تشغيل هيكلية لجنة التنمية الريفية الإقليمية والوحدات الإدارية التابعة للجان التنفيذية، بما في ذلك مساندة عملية التخطيط على صعيد البلديات والمساندة التقنية للاستثمارات التي تقررها مجالس البلديات إما من مواردها الخاصة أو من مصادر تمويل أخرى.

17- **تعليق صرف القرض.** للصندوق أن يعلق، كلياً أو جزئياً، صرف القرض للحكومة وفق الشروط العامة في حال وقوع أي من الأحداث المنصوص عليها في هذه الشروط أو في حال حدوث ما يلي:

الملحق

(أ) امتناع منظمة الشراكة من أجل الحكم المحلي أو توقفها عن تقديم الأموال للمشروع، في أي وقت خلال عام 2005؛

أو

(ب) امتناع برنامج الأغذية العالمي أو توقفه عن تقديم الأموال للمشروع، في أي وقت خلال عام 2006.

18- شروط نفاذ اتفاقية القرض. تصبح اتفاقية القرض نافذة بعد أن يتم الوفاء بالشروط التالية:

(أ) أن تكون الحكومة قد عينت منسفاً للمشروع، وموظفين للشؤون المالية وموظفين للتخطيط والرصد لدى أمانة فرقة عمل سيلا؛

(ب) أن تكون الحكومة قد عينت مساعداً لضابط الارتباط في وزارة الاقتصاد والمالية؛

(ج) أن تكون اللجنة التنفيذية لكل مقاطعة قد زوّدت بكل ما يلزمها من الموظفين المؤهلين؛

(د) أن تكون وزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك قد عينت مدير العنصر في كل مقاطعة من المقاطعات وأن يكون مدير الإدارة الإقليمية للزراعة والحراجة ومصائد الأسماك قد عين رؤساء فرق الدعم الفني على صعيدي المقاطعة والدائرة ووفر لها عدداً كافياً من الموظفين المؤهلين؛

(هـ) أن تكون برامج عمل ميزانيات السنة الأولى من المشروع قد وضعت وأقرت أصولاً؛

(و) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص وحساب الأموال المقابلة وحسابات المشروع؛

(ز) أن تكون الحكومة قد أكدت للصندوق أن الأموال المقابلة ستكون جاهزة للتحويل من الميزانية الوطنية إلى أمانة فرقة عمل سيلا ووحدة مساندة المشروع واللجان التنفيذية للإسهام في تمويل التنفيذ خلال الاثنى عشر شهراً الأولى؛

(ح) أن يكون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد أقر مسودة مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد والمالية وفرقة عمل سيلا ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وحكومات المقاطعات بشأن تنفيذ المشروع، وأن يكون قد تم تسليم الصندوق نسخة موقعة من المذكرة بصيغة لا تختلف في جوهرها عن الصيغة التي أقرت ومصدق على صحتها واكتمالها من مسؤول حكومي مختص، وأن يكون قد تم تفويض وزارة الاقتصاد والمالية وفرقة عمل سيلا ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك وحكومات المقاطعات بالتوقيع عليها وبتنفيذها أصولاً أو أن يكون قد تم التصديق عليها حسب الأصول بواسطة الإجراءات المؤسسية والإدارية والحكومية الضرورية؛

(ط) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بذلك من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما بواسطة جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ي) أن تكون الحكومة قد سلّمت الصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن وزارة العدل أو أي مستشار قانوني آخر يرتضيه الصندوق شكلاً وموضوعاً.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
CAMBODIA

Land area (km² thousand) 2001 a/	177	Gross national income per capita (USD) 2001 a/	270
Total population (million) 2001 a/	12.27	Gross national product per capita growth (annual %) 2000 a/	2.2 b/
Population density (people per km²) 2001 a/	69	Inflation, consumer prices (annual %) 2001 a/	-1
Local currency	Riel (KHR)	Exchange rate: USD 1 =	KHR 4 000 in May 2003
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1980-2000 c/	2.8	GDP (USD million) 2001 a/	3 384
Crude birth rate (per thousand people) 2000 a/	30	Average annual rate of growth of GDP c/	
Crude death rate (per thousand people) 2000 a/	12	-1980-90	n.a.
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 a/	88	-1990-2000	6.9
Life expectancy at birth (years) 2000 a/	54	Sectoral distribution of GDP, 2001 a/	
Number of rural poor (million, approximate) a/	5.3	-% agriculture	37 b/
Poor (as % of total rural population) c/	43.1	-% industry	20 b/
Total labour force (million) 2001 a/	6.47	-% manufacturing	6 b/
Female labour force (as % of total) 2001 a/	52	-% services	42 b/
Education		Consumption, 2001 a/	
School enrolment, primary (% gross) 2001 a/	102 b/	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6 b/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 a/	32	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	90 b/
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	8 b/
Daily calorie supply per capita, 1997 d/	2 048	Balance of Payments (USD million)	
Malnutrition prevalence, height-for-age (% of children under 5) 2001 a/	45 b/	Merchandise exports, 2001 a/	1 531
Malnutrition prevalence, weight-for-age (% of children under 5) 2001 a/	45 b/	Merchandise imports, 2001 a/	1 476
Health		Balance of merchandise trade	55
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 a/	7 b/	Current account balance (USD million)	
Physicians (per thousand people) 1999 a/	0 b/	-before official transfers, 2001 a/	304.5
Population using improved water sources (%) 2000 e/	30	-after official transfers, 2001 a/	-19.3
Population with access to essential drugs (%) 1999 e/	0-49	Foreign direct investment, net, 2001 a/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 e/	18	Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 a/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2000 a/	n/a	Total expenditure (% of GDP) 2001 a/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of g per ha of arable land) 1999 a/	21	Total external debt (USD million) 2000 a/	2 357
Food production index (1989-91=100) 2000 a/	142	Present value of debt (as % of gross national income) 2000 a/	62
Cereal yield (kg per ha) 2001 a/	2134	Total debt service (as % of exports of goods and services) 2000 a/	2
Land Use		Lending interest rate (%) 2001 a/	17
Arable land (as % of land area) 1999 a/	21	Deposit interest rate (%) 2001 a/	4
Forest area (km ² thousand) 2000 a/	#VALUE		
	!		
Forest area (as % of total land area) 2000 a/	53		
Irrigated land (as % of cropland) 1999 a/	7		

a/ World Bank, *World Development Indicators* database (as of 20/02/2003).

b/ Data are for years or periods other than those specified.

c/ World Bank, *World Development Indicators*, 2002.

d/ UNDP, *Human Development Report*, 2000.

e/ UNDP, *Human Development Report*, 2002.

PREVIOUS IFAD FINANCING IN CAMBODIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Agriculture Productivity Improvement Project	World Bank: IDA	World Bank: IDA	HC	11 Sep 96	22 Sep 97	30 Jun 04	L - I - 423 - KH	SDR	3 300 000	70%
Agricultural Development Support Project to <i>Seila</i>	IFAD	UNOPS	HC	08 Sep 99	16 Feb 00	30 Sep 06	L - I - 513 - KH	SDR	6 350 000	76%
Community-Based Rural Development Project in Kampong Thom and Kampot	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 00	29 Mar 01	30 Sep 08	L - I - 551 - KH	SDR	7 850 000	34%

Note: HC = highly concessional.

IDA = International Development Association (World Bank Group).

UNOPS = United Nations Office for Project Services.

LOGICAL FRAMEWORK

Objective Hierarchy	Performance Indicators and Targets	Means of Verification	Assumptions/Risks
<p>Strategic Goal Poverty reduction of 120 600 households, with active participation of the poor, through improved livelihoods, strengthened capacity, sustainable farming systems and natural resource management, new or rehabilitated infrastructure development and increased access to technology, services and markets for economic and social development.</p>	<p>³</p> <ul style="list-style-type: none"> • Per capita income increased in relation to the poverty line of USD 95 per capita. • Stunting of children under 5 in relation to 51% in Prey Veng and Svay Rieng. • Underweight children under 5 in relation to 57% in Prey Veng and 46% in Svay Rieng. • Acute malnutrition of children under 5 in relation to 15% in Prey Veng and 13% in Svay Rieng. • Decrease in maternal and child mortality rates. 	<ul style="list-style-type: none"> • Household income and expenditure surveys. • Nutrition surveys disaggregated by gender. • Participatory impact assessments. • M&E system of the national poverty reduction strategy. 	<ul style="list-style-type: none"> • Political stability and security maintained. • Limited internal or external shocks to the economy. • Decentralization and deconcentration remain government policies.
<p>Project Objectives</p> <p>1. Poor households are able to sustain increased food production and incomes deriving from intensified and diversified crop and livestock production and other sources and manage their natural resources in a sustainable manner.</p> <p>2. The rural poor have improved capacity to plan, implement and manage their own social and economic development, including infrastructure development.</p> <p>3. Public and other service providers are able to support the rural poor (men and women) in a participatory and gender-sensitive way so as to plan and carry out development programmes that respond to the priorities of the rural poor.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Incomes from crop and livestock production increased by about 83% for 25 200 of the poorest households by project year 7 (PY7), with an additional 15 120 indirect beneficiaries expected. • Incomes from crop and livestock production increased by 100-180% for 25 200 poor households by PY10, with an additional 7 560 indirect beneficiaries expected. • Improvements in rice-field fisheries and other NREM activities benefit 15 650 households directly and 14 175 households indirectly. • Commune councils, village-based organizations and households in 148 poor communes are better able to engage in participatory planning and local development programmes. • By PY7, commune councils and households in 148 poor communes are able to operate and maintain new/rehabilitated CIDF-financed rural infrastructure investment projects. • Poor households in 148 poor communes have participated in the planning and implementation of rural infrastructure investment programmes by PY7. • Services of decentralized and deconcentrated government agencies and others are able to support commune councils, village-based organizations and user groups in 148 poor communes in planning, financing, implementing, operating and maintaining new or rehabilitated infrastructure by PY7. • Agricultural and NREM extension services of PDAFFs and other agencies are able to support poor households in 84 poor communes in planning and implementing agricultural and NREM activities by PY7. • Decentralized and deconcentrated structures and procedures are functioning effectively in the commune councils and at the provincial and national levels. 	<ul style="list-style-type: none"> • Project annual reports and completion report. • Participatory impact assessments. • Commune database. • <i>Seila</i> M&E system. 	<ul style="list-style-type: none"> • Political stability and security maintained. • Limited internal and external shocks to the economy. • Progress in land law implementation and titling. • Decentralization and deconcentration remain government policies. • A participatory approach to rural development remains government policy.
<p>Outputs</p> <p>A. Agricultural Investment</p> <p>1. Farmer groups able to use improved technologies and services.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • In 84 poor communes, 1 008 LIGs and 25 200 members are using improved crop and livestock production technologies by PY5, each with a functioning group revolving fund. • In 84 poor communes 1 008 FSI groups and 25 200 members are trained (1 008 farmer field schools) and using improved crop and livestock production technologies by PY5, 	<ul style="list-style-type: none"> • Project progress reports. • Annual project workplans and budgets, midterm review, CDB, 	<ul style="list-style-type: none"> • Project activities designed to reduce impact of drought and floods. • Proven and acceptable

³ Indicators at the goal level are to be compared with those current at the start of the project.

Objective Hierarchy	Performance Indicators and Targets	Means of Verification	Assumptions/Risks
	and, by PY7, 3 024 demonstrations are held and results evaluated.	participatory impact assessment, and project completion report. • Data on # of groups, demonstrations and farmer field schools disaggregated by gender.	technologies and approaches are available.
2. Agricultural support systems effectively assist farmers implement improved farming systems.	<ul style="list-style-type: none"> • Two CEWs (one man and one woman) recruited, trained and operating in each of the 84 poor communes by PY3, and two village extension workers (one man and one woman) recruited, trained and operating in each village by PY7. • Village animal health system strengthened through the recruitment, training and equipping of 200 new animal health workers in PY1, and refresher training provided to 400 existing village animal health workers. • Adaptive research contracted; improved market management and information system in place, and training provided to agricultural input suppliers. 	<ul style="list-style-type: none"> • Same as above. • Data on number of CEWs, village extension workers and village animal health workers disaggregated by gender. 	Same as above.
3. Use of natural resources by farmers is environmentally sustainable.	<ul style="list-style-type: none"> • In 84 poor communes, the capacity of commune councils for NREM developed through training, etc., and funds provided for NREM investments. • In 84 poor communes, 100 pond and 5 lake refuges established and operating effectively by PY7. 	Same as above.	Same as above.
4. PDAFF staff in the two provinces assist farmers in an effective and efficient manner.	<ul style="list-style-type: none"> • A provincial technical support team established, trained and equipped in each province in PY1. • A district technical support team established, trained and equipped by PY2 in each of 13 districts. • Two national agricultural extension technical assistants recruited for each province (one crops and one livestock) in PY1. • Starting in PY2, participatory impact assessments undertaken in 2% of the villages. 	Same as above.	Same as above.
B. Local Development			
1. Rural infrastructure, e.g. small-scale irrigation and water management schemes, village roads, and drinking water schemes, has been built or rehabilitated.	<ul style="list-style-type: none"> • In 148 poor communes, commune councils have financed the construction/rehabilitation of the small-scale infrastructure investments included in their commune development plans by PY7, and user groups trained to operate and maintain the schemes. • Groundwater levels monitoring conducted in both provinces throughout the project period. • A groundwater survey covering both provinces is carried out. • Feasibility studies for potential flood control and water management schemes are undertaken. 	<ul style="list-style-type: none"> • Project progress reports. • Annual project workplans and budgets, midterm review and project completion report. • Data on number of beneficiaries and trainees disaggregated by gender. 	<ul style="list-style-type: none"> • Rural infrastructure remains a high priority for the commune councils. • Major floods destroy infrastructure.
2. Commune councils and village-based organizations are functioning effectively, with the equitable involvement of women and men in decision-making, assuming responsibilities for the planning, financing and implementation of poverty reduction initiatives.	<ul style="list-style-type: none"> • In 148 poor communes, commune councils, village-based organizations and user groups have improved capacity to sustain their own social and economic development programmes by PY7. • In 148 poor communes, the councillors are fulfilling their poverty reduction mandate by preparing appropriate plans and budgets following the training of councillors and planning and budget committee members and the recruitment, training and deployment of six additional district facilitation teams and six additional technical support staff. • In 13 poor districts, poor men, women and youths have acquired employment skills following participation in the vocational training programmes held each year. 	Same as above.	Same as above.
C. Institutional Support			

Objective Hierarchy	Performance Indicators and Targets	Means of Verification	Assumptions/Risks
<p>At provincial level:</p> <p>1. ExComs operating effectively and efficiently.</p> <p>2. Gender is mainstreamed.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Following the provision of additional equipment, staff and training, ExComs are able to support the 148 poor communes in social and economic development programmes. • Treasury accountants able to handle CIDF funds and procedures efficiently. • Participatory impact assessments carried out in 2% of all villages each year starting in PY2. • Gender mainstreaming activities carried out in all years (training, analysis, and training and impact monitoring) by PDWVA assisted by MWVA. • Provincial project M&E system includes gender indicators. 	<p>Same as above.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • STF and STF Secretariat or a successor remain in place. • Partnership for Local Governance, a successor, or Government will support the PRDC/ExCom structures and costs beyond 2005. • Decentralization and deconcentration remain government policies.
<p>At national level:</p> <p>1. Project effectively and efficiently implemented according to government decentralization and deconcentration procedures.</p> <p>2. MAFF is able effectively and efficiently to support the PDAFFs.</p> <p>3. MAFF develops policy initiatives for decentralization and deconcentration in support of agricultural development and rural poverty reduction.</p> <p>4. MWVA is able effectively and efficiently to support the PDWVAs in gender mainstreaming within rural poverty reduction programmes.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Sound financial management systems in place from the start of PY1; staff trained. • M&E system operational within six months of loan effectiveness. • STF Secretariat provides policy guidance, coordination and knowledge-sharing. • Training, technical support, policy guidance, etc., provided to PDAFFs. • Lessons learned guide policy formulation at national and provincial levels. • MWVA provides support for gender mainstreaming in the two provinces. 	<p>Same as above.</p>	<p>Same as above.</p>

COSTS AND FINANCING
Expenditure Accounts by Component – Base Costs (USD '000)

	Agricultural Investment				Local Development				Institutional Support				Total
	Livelihood Improvement	Farming Systems Improvement	Improvement of Agricultural Support Systems	Natural Resource and Environment Management	Implementation Support	Commune Investment	Support for Communes and Villages	Technical Contracts	Provincial Project Support for Decentralization and Gender Mainstreaming	Provincial <i>Seila</i> Programme Support	National Project Support for Decentralization and Deconcentration		
I. Investment costs													
A. Office buildings	-	-	-	-	21.92	-	-	-	-	-	-	21.92	
B. Vehicles	-	-	-	-	80.52	-	-	-	80.52	-	90.59	251.63	
C. Motorcycles	-	-	-	-	394.62	-	-	-	21.74	-	-	416.36	
D. Equipment	-	-	-	-	86.70	-	-	-	90.59	-	26.17	203.45	
E. Materials	3 433.76	801.66	113.74	165.93	-	-	-	-	14.65	-	-	4 529.74	
F. CIDAD	-	-	-	-	-	3 700.00	-	-	-	-	-	3 700.00	
G. Food assistance, transport and handling /a	-	-	-	-	-	2 439.49	-	-	-	-	-	2 439.49	
H. Technical and service contracts	133.43	-	64.57	-	-	-	-	582.13	-	-	-	780.12	
I. Training and studies													
Farmer training	928.11	567.29	183.97	-	40.24	-	-	-	-	-	-	1 719.60	
Staff training	-	-	5.18	-	89.60	-	-	-	9.70	-	3.30	107.77	
User group and vocational training	-	-	-	-	-	-	357.77	-	-	-	-	357.77	
Planning and facilitation training	-	-	-	24.17	-	-	261.75	-	15.98	-	-	301.89	
Studies and consultation	-	-	-	-	-	-	-	-	67.91	-	233.48	301.39	
<i>Seila</i> training	-	-	-	-	-	-	-	-	-	234.44	-	234.44	
Subtotal: training and studies	928.11	567.29	189.14	24.17	129.84	-	619.52	-	93.59	234.44	236.78	3 022.88	
J. Technical assistance													
International	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	70.85	70.85	
National	-	-	-	-	374.33	-	-	-	38.34	-	-	412.67	
Subtotal: technical assistance	-	-	-	-	374.33	-	-	-	38.34	-	70.85	483.52	
Total investment costs	4 495.29	1 368.95	367.46	190.10	1 087.92	6 139.49	619.52	582.13	339.43	234.44	424.38	15 849.10	
II. Recurrent costs													
A. Staff allowances /b	-	-	-	-	1 034.14	-	-	-	208.07	-	356.26	1 598.47	
B. Operation and maintenance													
Vehicles	-	-	-	-	547.31	-	-	-	149.60	-	124.10	821.01	
Office consumables and equipment	-	-	-	-	205.64	-	-	-	39.78	-	30.90	276.32	
Office utilities and buildings	-	-	-	-	105.21	-	-	-	14.32	-	9.12	128.65	
Infrastructure	-	-	-	-	-	745.38	-	-	-	-	-	745.38	
Subtotal: operation and maintenance	-	-	-	-	858.16	745.38	-	-	203.71	-	164.12	1 971.36	
C. <i>Seila</i> programme staff allowances and operating expenses	-	-	-	-	-	-	-	-	-	201.09	-	201.09	
Total recurrent costs	4 495.29	1 368.95	367.46	190.10	2 980.23	6 884.87	619.52	582.13	751.20	435.53	944.76	19 620.02	
Taxes	-	-	-	-	239.09	-	-	-	76.34	-	59.92	375.35	
Foreign exchange	1 056.81	240.50	47.04	49.78	891.87	2 144.75	-	116.43	273.58	60.33	254.47	5 135.54	

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

A. Project Organization and Executing Agencies

1. Project implementation and management responsibilities will be decentralized to the provincial governments. They will remain in line with the government system and procedures for decentralized development planning, financing and implementation. At the national level, the project organization will involve the STF, STF Secretariat, MEF, MWVA and MAFF. In each of the two provinces, project implementation will involve: (a) PRDC, ExCom and the associated management units, PDAFF, PDWVA and other provincial line agencies as necessary; (b) the district-based staff of these provincial line agencies; (c) commune councils, their committees and administrations; and (d) village self-help and user groups and associations and village-based organizations. Private sector contractors will implement all construction work. NGOs may be contracted to assist and train beneficiary user groups. National and provincial agencies and staff from other projects will provide specialist technical and training support, as required, under contract.

B. Project Implementation Arrangements

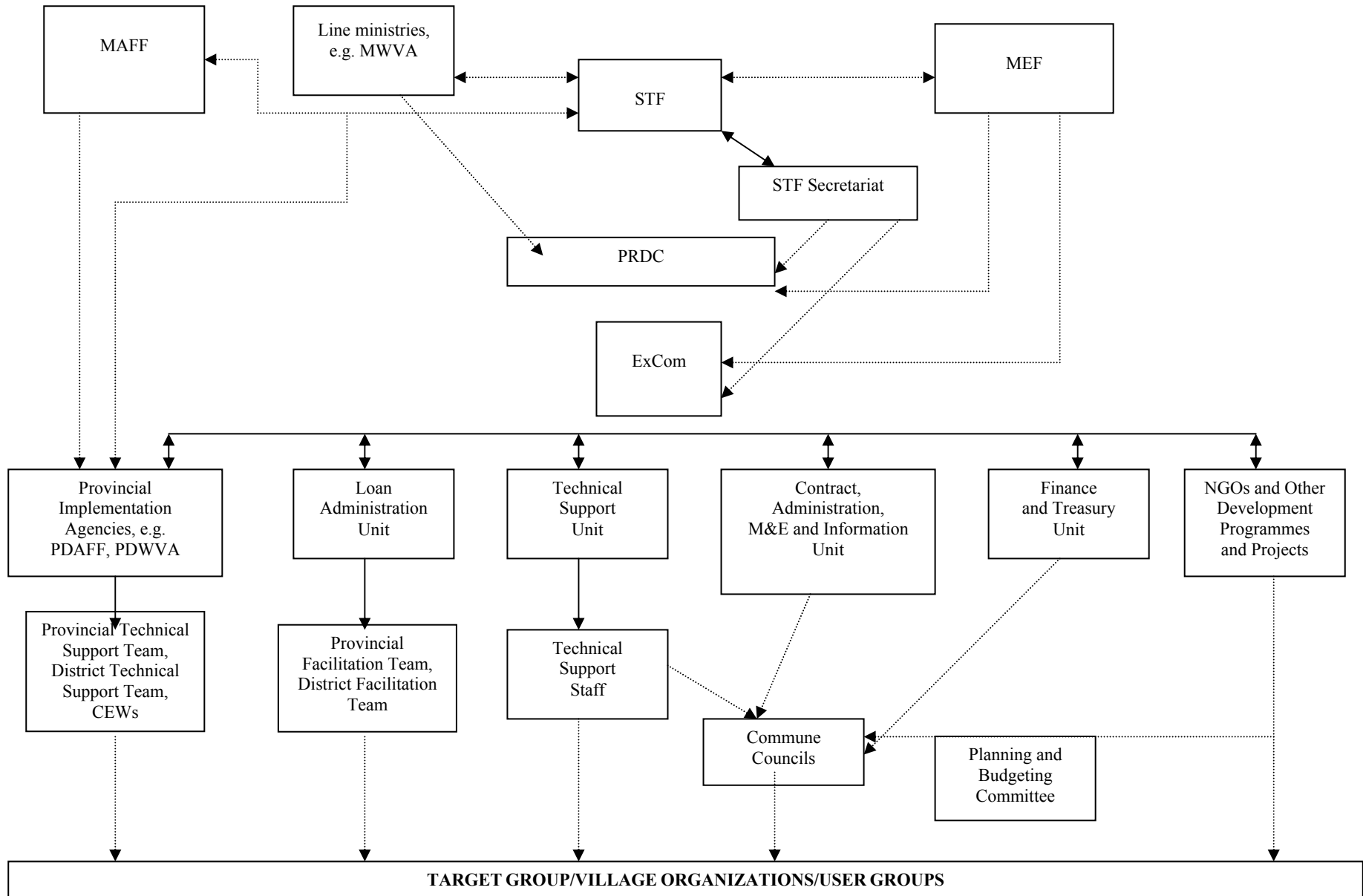
2. **Implementation procedures.** The implementation of the project will be carried out through the contracting system between the PRDC and provincial implementing agencies and service providers. The ExComs and their management units will be responsible for the coordination of the implementation of the agreed project activities in accordance with the loan agreement and the Memorandum of Understanding between the STF Secretariat, MEF, MAFF and the provincial governments. The Memorandum of Understanding sets out the responsibilities for project implementation and the procedures for planning and budgeting, financing, loan disbursement, reporting, procurement, the preparation of accounts and auditing. In each province, the PDAFF will implement the agricultural investment component in accordance with an annual contract with the PRDC, while the use of the funds made available through the CIDF will follow the procedures of the Commune/*Sangkat* Fund Project Implementation Manual.

3. **Planning.** The project will be guided by the local participatory planning process of the Government for the village, commune, district, provincial and national levels for data collection, the identification of problems and solutions, setting priorities and subproject formulation. Each implementing agency will prepare an annual workplan and budget for the forthcoming year based on the participatory planning process. The agreed district plans prepared during the district integration workshops, which will determine where the various infrastructure investments will be made and the locations of the various crop and livestock demonstrations, will form the basis of the provincial annual workplans and budgets. The PRDCs will review these workplans and budgets for inclusion in the provincial investment programmes and, subsequently, submit the provincial workplans and budgets to the STF Secretariat for consolidation and eventual endorsement by the STF and insertion in the national public investment programmes and budgets.

4. **The phasing of project interventions.** To ensure a smooth introduction of the CIDF, 50 communes will have access to the funds in project year 1 (PY1), increasing to 100 in PY2 and 148 in PY3. For the agricultural investment component, the project cannot start in all 13 districts and 84 communes at the same time because the staff will not be familiar with the proposed activities and an initial training and orientation programme will be required. Therefore, in PY1, the agricultural investment related to the project will be started in one commune in each of the nine districts. In PY2, project activities will be undertaken in the remaining four districts and in a further 33 communes. In PY3, the project will begin in the remaining 42 communes. Within each commune, the formation of farmer groups will be phased over a three-year period, and the number of LIG and FSI groups being intensively supported, under a three year programme, will increase from 72 in PY1 to a maximum of 1 608 in PY4 before declining to 336 in PY7.

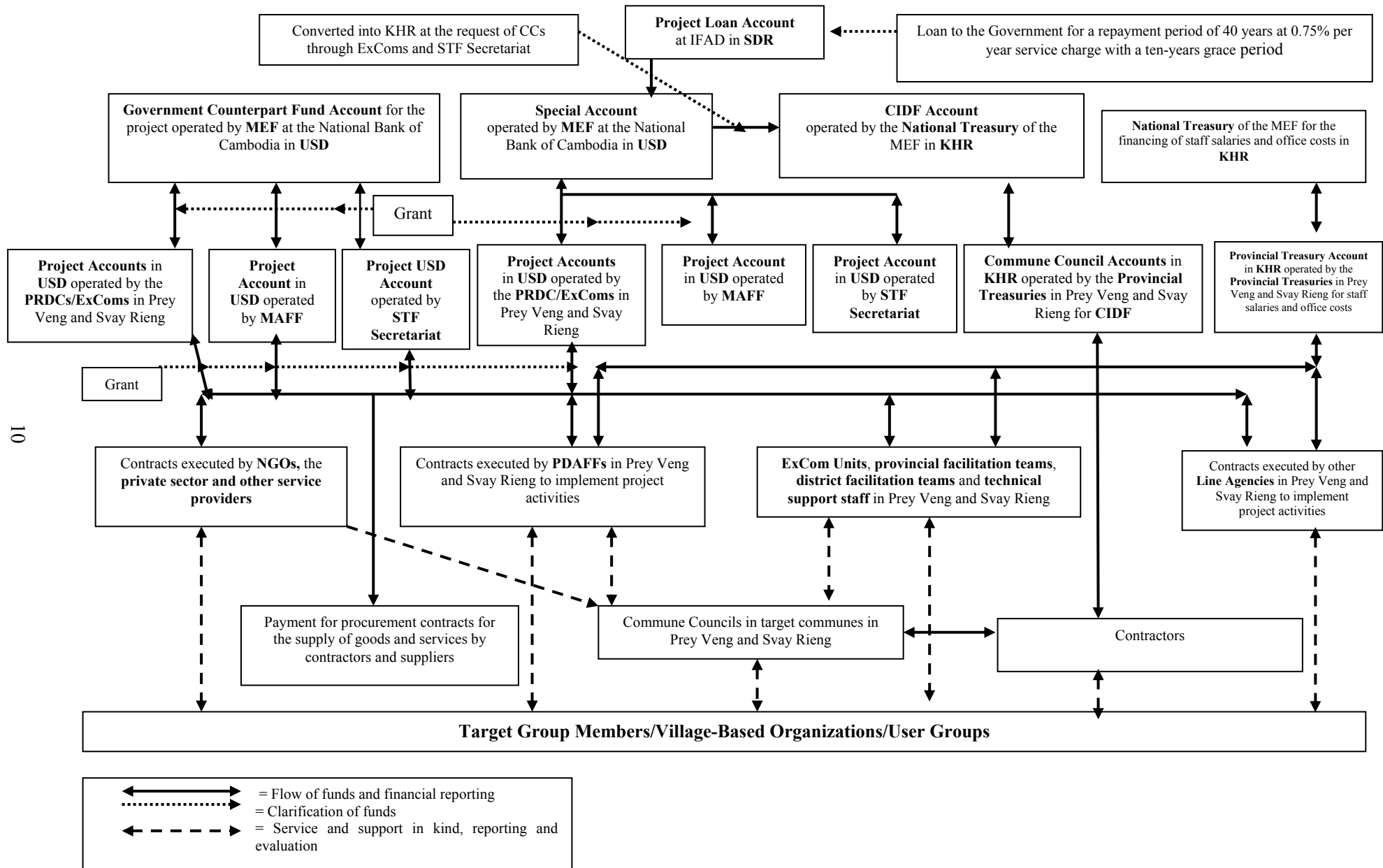
5. Chart 1 shows the structure of the project organization and the links between the implementing agencies and the project target group. Chart 2 shows the flow of funds from IFAD to the target group.

CHART 1: THE STRUCTURE OF PROJECT ORGANIZATION STRUCTURE



←····→ Coordination
 →····→ Support, facilitation and services
 ↔···· Reporting

CHART 2: FLOW OF FUNDS



ECONOMIC AND FINANCIAL ANALYSIS

A. Financial Analysis

1. Five farm models have been prepared for an analysis of the impact of the project on the income of target group households. Table 1 calculates the benefits and returns to labour for land-based activities with and without the project, while Table 2 shows the benefits and returns to labour with estimates of non-farm income.

TABLE 1: ON-FARM BENEFITS AND RETURNS TO ON-FARM LABOUR

Model Type of Farm Household	Without Project			With Project			Difference	
	Total Farm Income (USD) /a	Total On-Farm Labour (days)	Return to On-Farm Labour (USD/day)	Total Farm Income (USD)	Total On-Farm Labour (days)	Return to On-Farm Labour (USD/day)	Farm Income (%)	Return per Incremental Day (USD)
Very poor, less than 1 ha, mostly lowland, no draught animal, 2 adult labourers, LIG members								
Farm Model 1	148	123	1.21	444	181	2.45	201	3.47
Farm Model 2: labour constraints	148	123	1.21	442	181	2.47	200	3.45
Farm Model 3: less land	102	82	1.24	424	169	2.52	317	3.64
Poor, less than 1.5 ha, mostly lowland, a pair of draught animals, 2 adult labourers, FSI groups								
Farm Model 4	289	305	0.95	889	401	2.36	208	2.17
Farm Model 5: no draught animals	215	205	1.55	820	282	3.26	281	3.65

^a Excluding non-farm income in both the 'with' and 'without' project situations.

TABLE 2: HOUSEHOLDS BENEFITS AND AVERAGE RETURNS TO LABOUR

Model Type of Farm Household	Without Project			With Project			Difference	
	Total Household Income (USD) /a	Total Household Labour (days)	Return to Household Labour (USD/day)	Total Household Income (USD)	Total Household Labour (days)	Return to Household Labour (USD/day)	Household Income (%)	Return per Incremental Day (USD)
Very poor, less than 1 ha, mostly lowland, no draught animal, 2 adult labourers, LIG members								
Farm Model 1	346	354	0.98	634	405	1.57	83	1.63
Farm Model 2: labour constraints	258	261	0.99	519	274	1.90	101	7.77
Farm Model 3: less land	312	326	0.96	622	401	1.55	100	1.33
Poor, less than 1.5 ha, mostly lowland, a pair of draught animals, 2 adult labourers, FSI groups								
Farm Model 4	386	428	0.90	961	468	2.05	149	3.73
Farm Model 5: no draught animals	327	345	0.95	919	402	2.29	181	3.18

^a Including farm and non-farm income in both the 'with' and 'without' project situations.

2. The models show increases in total household incomes ranging from 83-181%, while the average returns to farm labour also increase significantly. Farmers should have an incentive to adopt the improved crop and livestock production practices because the incremental returns to incremental labour range from USD 2.20 to 3.70 per day and exceed the opportunity cost of labour (USD 1.00 per day at peak periods) during the cropping season by a significant amount. Labour should not be a constraint because households with two people working, of whom one is only available for 50% of the time, can provide the extra labour required and more. The analysis shows that a farm family with one working member and with less than 1.0 ha should also be able to provide all the labour required. This type of household, with a 'without project' annual household income of USD 258, is living well below the poverty line. The household has a good incentive to adopt improved crop and livestock

technology, with an annual household income of USD 519 (101% increase), which would take it above the poverty line.

B. Economic Analysis

3. The economic viability of the project has been evaluated over a 20-year period. Benefit streams have been calculated on the basis of the net annual value of incremental crop and livestock production and infrastructure investments in 84 communes. Additional non-quantified benefits would accrue from the investments financed by the CIDF in the other 64 communes and from those households in the 84 communes that benefit from the infrastructure, but do not participate in the agricultural programmes. An independent evaluation of the types of investment likely to be financed by the CIDF shows internal economic rates of return ranging from 13 to 56%, with an average of 27%. Cost streams have been adapted from the annual project costs and include: (a) the costs of training and technical assistance and all institutional support costs; (b) the cost of support services beyond the life of the project; and (c) the costs associated with the *Seila* system of decentralized planning, financing and implementation, without which the projects investment programme could not operate.

4. The overall economic rate of return, including all costs and quantified benefits, is 19%. A switch of the values at a discount rate of 12% – the assumed opportunity cost of capital in Cambodia – indicates that the project can sustain a 21% reduction in benefits or a 26% increase in project costs before it will become uneconomic.

C. Benefits and Beneficiaries

5. The project will have both direct and indirect benefits. Increased crop and livestock production and increased incomes among poor and very poor households will be the main, directly quantifiable benefits of the project. Other benefits include improved household food security, gender awareness, and nutrition and health, better access to services and markets, and enhanced infrastructure. Additional benefits will be generated by the project's capacity-building programme. At full implementation in PY10, the estimated annual incremental production would be -1 815 t of paddy, 6 650 t of maize, 3 904 t of Mung bean, 25 058 tons of vegetables, 5 670 t of cassava and sweet potato, 2 335 t of fruit, 1 391 liveweight t of pigs, 2 579 liveweight t of chickens and 1 955 t of eggs.

6. At full implementation in PY10, the total number of beneficiaries will be over 120 600 households, equal to 591 000 people, or 41% of the population in the project area. The total estimated number of households directly benefiting from the project's LIGs and FSI group activities is 50 400 and from the rice-field fisheries 15 650. In addition, there will be a significant number of indirect beneficiaries, i.e. those people who subsequently adopt improved technology, and this number is an estimated 22 680 for agriculture and 14 175 for rice-field fisheries. If the infrastructure investments financed through the CIDF benefit all households in the 148 communes, the number of beneficiaries will be 220 076 households, equivalent to 1.1 million people.

